جـــامعـــة 8 مـــــاي 1945

قـــــالمـــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة في مطاحن مرمورة(هيليوبوليس)

إعداد الطلبـــة:

- حناشي إكرام
- روبال حدة

إشراف الدكتـــور:

- العابد محمد

السنـــة الجـــامـعية 2021/2020

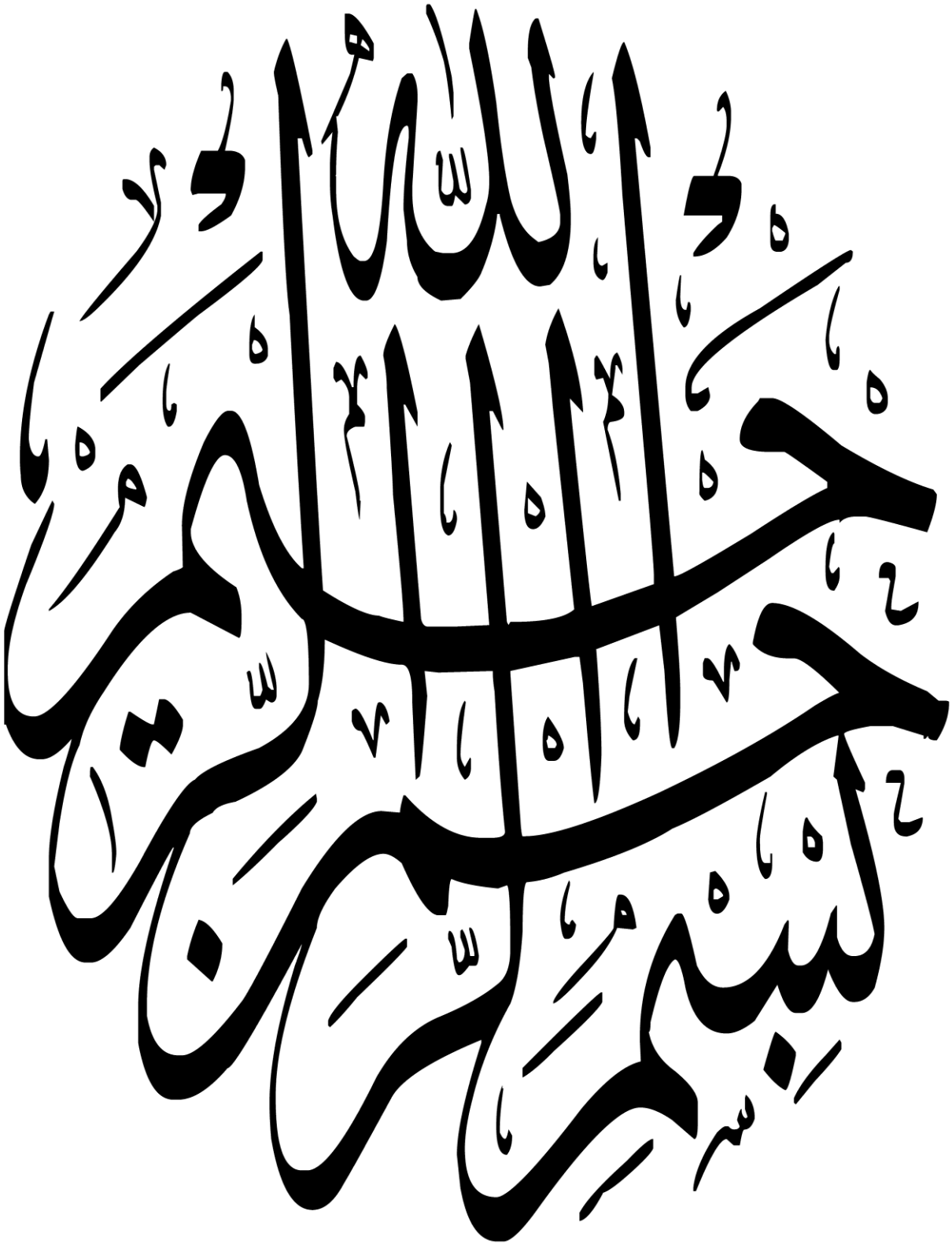
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله صاحب النعمة الذي أنعم علينا بفضله وإحسانه وسدد خطانا ووفقنا إلى كل ما هو خير، إذ يقول جل وعلا في محكم تنزيله:

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾سورة المجادلة الآية 11

نتقدم بجزيل الشكر وخالص الاحترام والتقدير إلى الدكتور والمشرف العابد محمد على ما قدمه لنا من مجهود وتوجيهات ونصائح قيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا معلومة كانت ساهاما في دفع بذرة هذا البحث.

وفي النهاية تقبلو منا فائق الاحترام والتقدير وكل امانينا ان يحظى عملنا المتواضع هذا بالقبول.

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من أحمل إسمه بكل عز وفخر... إلى من أفتقده منذ الصغر إلى من تبكي عيوني لذكره رحمك الله يأبي، إلى ملاكي في الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.

وحنانها بلسم جراحي، وكلامها طريق آمالي، إلى أغلى الحبايب، إلى من بها أكبر واستمتع بأيامي حياتي، إلى شمعة تنير الدرب أمامي إلى شمسي وقمري إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إليك يامن تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أمي الحبيبة الغالية **(نوارة)** حفظها الله لي لأذيقها طعم السعادة والأفراح بنجاحاتي المستقبلية إلى زوجي رفيق دربي... إلى من شاركني السعادة والحزن وشاطرني لحظات النجاح والفشل وقاسمني لذة الفرحة ومرارة الألم أسألك اللهم بقدرتك أن تبارك لي فيه وأن تعطيه الصحة والعافية وأن لا تفرق بيني وبينه أبدا

.إلى ابنتي التي إنتظرتها بلهفة وشوق حتى أحظنها بين ذراعيا **(ليان)** حفظها الله ورعاها

.إلى أخواتي رفيقاتوا دربي في هذه الحياة إبتسام، نجوى، جنى سوار .إلى عائلتي الثانية «**عائلة زوجي**» التي كانت سند لي .إلى زميلة في العمل التي بفضل جهدنا المشترك حولنا تقديم هذا العمل .

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء، رفيقات المشوار الجامعي **(رانيا، مروى، خولة)**

حدة

الاهداء

أبي(**عزالدين**) وسندي من كان دمعه سابقا لحزني وفرحه سابقا لفرحي.

إلى النور الذي أضاء دربي إلى نبع الحب والحنان والتفاني والإخلاص إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى أمي الغالية(**بشرى**).

إلى أخي(**مختار و صالح**) و أخواتي(**لبنى، أسماء، مسعودة، خلود**)

وأصدقائي(**لينة،بشرى،سارة،ايمان،خلود**) الذين لا طعم للحياة من دونهم في نهاية مشواري الدراسي أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة.

إلى كل الأحباب دون استثناء.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع طالبي العلم من بعدي

إكرام

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم إجرائها في مطاحن مرمورة خلال الفترة مابين(2018-2020)، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة(الميزانية، جدول حسابات النتائج) .

الكلمات المفتاحية: نظام معلومات المحاسبي، تقييم الأداء المالي ،القوائم المالية، مؤشرات الأداء المالي.

Résume:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du système d'information comptable dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique, qui est représentée par les moulins Marmoura pendant la période comprise entre (2018-2020), en s'appuyant sur l'approche descriptive dans l'aspect théorique, et une approche étude de cas dans l'aspect appliqué, et afin de connaître l'impact terrain. Pour cette étude, nous avons appliqué les outils et méthodes d'analyse financière aux états financiers de l'institution (budget, tableau des comptes de résultats) .

Mots-clés système :d information comptable , évaluation de la performance financiers ,états financiers, indicateurs de performance financière.

الفهارس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و العرفان	
إهداء	
الملخص	
الفهارس	VIII-I
الفهرس المحتويات	IV-II
قائمة الأشكال	II
قائمة الجداول	VII-VI
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات	3
المطلب الأول: ماهية النظام	5-3
المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات	9-6
المطلب الثالث: أساسيات نظام المعلومات	11-9
المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي	12
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.	14-12
المطلب الثاني: أهداف وأسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبي	16-14
المطلب الثالث: مبادئ، مقومات ومعوقات نظام المعلومات المحاسبي	19-16
المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي	20
المطلب الأول: مدخلات التدفق لنظام المعلومات المحاسبي	21-20
المطلب الثاني: معالجة البيانات لنظام المعلومات المحاسبي	22-21
المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	34-22
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي	

تمهيد	37
المبحث الأول عموميات حول الأداء المالي	38
المطلب الأول: ماهية الأداء	42-38
المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي	47-42
المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي	49-47
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي	50
المطلب الأول: ماهية المؤشرات الأداء المالي	52-50
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية	56-52
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	60-56
المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من الأداء المالي	61
المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي	62-61
المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات	63-62
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي	64-63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة (هيليوبوليس)	
تمهيد	67
المبحث الأول : مدخل عام لمطاحن مرمورة (هيليوبوليس)	68
المطلب الأول: ماهية مؤسسة مطاحن مرمورة	70-68
المطلب الثاني: الإطار والهيكل التنظيمي للمؤسسة والمتعاملين معها	74-70
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات الأداء المالي	75
المطلب الأول: إعداد الميزانية المختصرة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	77-75
المطلب الثاني:تحليل قائمة الميزانية لمطاحن مرمورة باستخدام مؤشرات الأداء المالي	85-78
المطلب الثالث:تحليل جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة باستخدام مؤشرات الأداء المالي	91-85
خلاصة الفصل	92

خاتمة عامة	96-93
قائمة المراجع	104-97
الملاحق	116-105

الرقم	فهرس الأشكال	صفحة
1	مكونات النظام	5
2	مكونات نظام معلومات المحاسبي	34
3	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	40
4	أنواع الأداء	42
5	تقسيم مديرية الوحدة	71
6	تقسيم مصلحة المحاسبة والمالية	72
7	تقسيم مصلحة الإنتاج	72
8	تقسيم مصلحة المشتريات والمخزونات	73
9	الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة	74
10	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018	76
11	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019	76
12	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020	77

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
1	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	25-24
2	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	27-26
3	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	28-27
4	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	29
5	جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	31-30
6	جدول تدفقات الخزينة الطريقة الغير مباشرة	32-31
7	جدول توزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية	69
8	جدول توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط	69
9	جدول الميزانية المختصرة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	75
10	جدول رأس العامل الصافي من اعلي الميزانية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	78
11	جدول رأس العامل الصافي من أسفلى الميزانية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	78
12	جدول رأس العامل الخاص لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	79
13	جدول رأس مال العامل الأجنبي لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	79
14	جدول رأس مال العامل الإجمالي لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	80
15	جدول احتياجات رأس مال العامل لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	80
16	جدول الخزينة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	81
17	جدول نسبة السيولة العامة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	81
18	جدول نسبة السيولة السريعة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	82
19	جدول نسبة السيولة النقدية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	82
20	جدول معدل دوران إجمالي الأصول لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	83
21	جدول معدل دوران الأصول الجارية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	83
22	جدول معدل دوران الأصول الغير الجارية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	84
23	جدول نسبة الاستقلالية المالية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	84

24	جدول نسبة القدرة على السداد لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	85
25	جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	87-85
26	جدول المردودية الاقتصادية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	88
27	جدول المردودية المالية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	88
28	جدول المردودية التجارية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	89
29	جدول اثر الرافعة المالية لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	89
30	جدول نسبة هامش القيمة المضافة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	90
31	جدول نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	90
32	جدول نسبة هامش نتيجة الاستغلال لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	91
33	جدول نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة لمطاحن مرمورة للفترة 2018-2020	91

الرقم	فهرس الملاحق	الصفحة
1	جدول الميزانية للأصول لسنة 2018-2019	106
2	جدول الميزانية للخصوم لسنة 2018-2019	107
3	جدول حسابات النتائج لسنة 2018-2019	109-108
4	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2018-2019	110
5	جدول الميزانية للأصول لسنة 2019-2020	111
6	جدول الميزانية للخصوم لسنة 2019-2020	112
7	جدول حسابات النتائج لسنة 2019-2020	114-113
8	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2019-2020	115
9	ورقة إثبات إجراء الدراسة الميدانية	116

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تمهيد

لقد شهد القرن العشرين تطورات اقتصادية سريعة، برز فيها دور المؤسسة على الساحة الاقتصادية، مما يجعلها تواجه مجموعة من التحديات تجعلها تنعكس بشكل أو بآخر عليها، كل هذا يجعلها تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة، لضمان الاستمرارية والبقاء وللوصول إلى ذلك فهي تقوم بممارسة نشاطها الدوري، المتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، من أجل الحصول على منتجات تلبي حاجات الإنسان المادية والمعنوية، من خلال الأداء الجيد الذي يعتمد هذا الأخير على نظام معلومات مناسب.

ولقد أصبحت المعلومات عنصر هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، ولذلك لابد للمؤسسات بمختلف مجالاتها من استخدام نظام معلومات محاسبي فعال لتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة وتوصيلها في وقتها المناسب لمستخدميها، لذا أصبح إلزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج (المنافسين، القوانين، المستهلكين) أو المعلومات الداخلية من خلال التقارير.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ الهدف المرجو، فلقد أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، كل ذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية (النسب المالية، التوازن المالي...) قصد الحكم على أدائها المالي بشكل جيد.

1. **الإشكالية العامة:** من خلال ماسبق جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي؟

2. **الأسئلة الفرعية:** من خلال الإشكالية التي تطرقنا إليها فإنها تؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي تتمثل في :

- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟ وبما يجب أن يتميز؟

- كيف يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة؟
- ما واقع نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن مرمورة وأثرها على الأداء المالي؟

3. **فرضيات الدراسة:** وللإجابة على التساؤلات السابقة، تمكنا فرض مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا:

- نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الطرق والإجراءات المترابطة فيما بينها من أجل تحقيق هدف معين، والتي يجب أن يتميز بالدقة والموضوعية.
- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بواسطة مجموعة من المؤشرات.
- إن نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن مرمورة ينتج معلومات محاسبية، تساعد بدرجة كبيرة في تحسين الأداء المالي.

4. **أهمية الدراسة** : تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تكمن في:

- أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في صنع القرار للتصرف المالي المناسب، من خلال المعلومات التي يقدمها لتستغل بعد ذلك في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- تعزيز الوعي بأهمية استخدام المؤشرات المالية لدى القيادات الإدارية التي تقف على قمة هرم المؤسسة؛
- في هذا السياق من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة إضافة نوعية، بالنسبة لأصحاب القرار في مؤسسة مطاحن مرمورة من أجل تصحيح الانحرافات القائمة وتفادي الأخطاء المتوقعة، ومن ثم العمل على تخطيط تحسين الأداء المالي؛
- من ناحية أخرى تأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع، وندرة الدراسة التطبيقية المحلية المتمثلة في هذا المجال، والتي إن وجدت فهي تقتصر على الدراسات النظرية البحتة، في حين هذه الدراسة تضمنت الجانب النظري مدعمة بالجانب الميداني؛ إثراء المكتبة بهذه المذكرة واعتبارها كمرجع مستقبلا للطلبة والباحثين.

5. **أهداف الدراسة** :

- محاولة إبراز أساسيات نظام المعلومات المحاسبي وتسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي .
- الوقوف على واقع اعتماد المؤسسات الاقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي والدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

- التعرف على أهم المؤشرات المالية، وكيفية توظيف المحتوى المعلوماتي من ميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة في تقييم الوضعية المالية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة بهليوبوليس.

6. **أسباب اختيار الموضوع**

أسباب شخصية :

- موضوع البحث يدخل ضمن التخصص المدروس في الجامعة،
- الميول الشخصي المتعلقة بالتحليل المالي.

أسباب موضوعية:

- أهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني،
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية،
- أهمية الأداء المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

7. **أدوات الدراسة** : في هذا البحث قمنا بجمع معلومات ضرورية من مصادر عديدة أهمها:

- بالنسبة للجانب النظري اعتمدنا على أكبر عدد ممكن من الكتب، بالإضافة إلى الرسائل والأطروحات الأكاديمية، وكذلك المجالات والجرائد الرسمية .
- بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المعلومات المحصلة من المؤسسة (عبارة عن وثائق داخلية لمؤسسة مطاحن مرمورة هليوبوليس)، كما اعتمدنا أيضا على التحليل المالي

8. **صعوبات البحث:** من الطبيعي أن يواجه أي بحث علمي صعوبات، فبالنسبة للصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر منها:

- بالدرجة الأولى صعوبة الحصول على موافقة إجراء تربص في بعض المؤسسات الاقتصادية؛
- عامل الزمن(قصر الوقت الممنوح لإعداد البحث)؛
- صعوبة الحصول على المعلومة من المؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة ومن الصعب التصريح بها بسهولة؛

- مجال النسب المالية واسع لذا يجد الباحث نفسه في حيرة أثناء اختيار أفضل وأنسب المؤشرات والنسب المالية، وهل النتائج التي سيتم الحصول عليها واقعية مقبولة أم لا.

9. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة التطبيقية على مؤسسة مطاحن مرمورة–هيليوبوليس(قالمة)، من خلال معرفة نظام معلوماته المحاسبي من الوثائق من أجل التعرف على العلاقة التأثيرية لمكونات نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي للمؤسّسة؛
- **الحدود الزمنية:** تم اختيار موضوع دراستنا في تاريخ 09 مارس 2021إلى غاية تاريخ الإنتهاء 02 سبتمبر 2021 .بالنسبة للجانب النظري فلقد استغرق منا 4أشهر، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد تم اختيار مؤسسة مطاحن مرمورة هليوبوليس (ق‌المة)، وكانت فترة التربص من تاريخ 21 أفريل 2021 إلى غاية 06 ماي 202 بغية الإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى استنتاجات علمية، بناء على المعلومات والبيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل التربص.

10. **المنهج المستخدم:** بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بغرض التعرف على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي، ومنهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق وفهم جوانب الموضوع من خلال دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

11.**هيكل البحث:** لانجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، قسمنا موضوع الدراسة إلى جانبين، جانب نظري يضم الفصل الأول والثاني، وجانب تطبيقي يضم الفصل الثالث بالإضافة إلى مقدمة عامة والخاتم

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث استعرضنا من خلالهم مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي، وكذا مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

في حين خصصنا الفصل الثاني إلى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي باعتباره الأداة التي تبرز وضعية المؤسسة، وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تطرقنا فيهم إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالأداء المالي ومؤشراته، بالإضافة إلى محاولة معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من الأداء المالي .

أما الفصل الثالث والأخير فلقد خصص لدراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة هليوبوليس (قالمة)، حيث نقوم من خلال هذا الفصل بتقديم المؤسسة من خلال التطرق إلى نشأتها وأهم المنتجات التي تقدمها، ومن ثم محاولة إسقاط دراستنا النظرية على المؤسسة من خلال ما يقدمه نظام المعلومات المحاسبي لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية خلال فترة 2018-2020.

12. **الدراسات السابقة**

الدراسة الأولى :(بن خروف جليلة، 2005-2009، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنواتKANAGHA)

حيث تمحورت إشكالية البحث العلمي حول إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟ ولقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين: فالجانب النظري اشتملت على ثلاث فصول، الفصل بعنوان مفاهيم حول المعلومات المالية، نظم المعلومات والأنظمة الخبيرة أما الفصل الثاني فكان بعنوان المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة .أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان دراسة تطبيقية لأهمية المعلومات المالية في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنواتKANAGHAZ 2005-2009 وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر :

- النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية لحل المشاكل وبرمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات واقتراح الحلول الممكنة ولو في ظل المعلومات غير الكاملة والتي تحمل درجة كبيرة من عدم اليقين؛
- تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق وذلك اعتمادا على المخطط المحاسبي الوطني؛
- يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية؛
- الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهم بصدد اتخاذ القرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة؛

أما وجه الشبه بين هذه الدراسة وبحثنا فهو من خلال تقييم الأداء المالي بالاعتماد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية، كذلك تم في هذه الدراسة تقييم الأداء المالي بالاعتماد على التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي .

الدراسة الثانية: (بزقراري حياة،2010–2011، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسّسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى).

حيث تمحورت إشكالية البحث حول دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسّسة الاقتصادية؟ ولقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين : الجانب النظري وتضمن فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للأداء المالي، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المعلومات المحاسبية وتقييم الأداء المالي أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب بسكرة .ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الإختلالات واستغلال الفرص؛
- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة، حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل، كذلك نجد القوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي، لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي .

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا فيكمن في هدف الدراستين إلى وهو إبراز دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسّسة الاقتصادية.

دراسة ثالثة: (عجيلة حنان، 2012–2013، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي مذكرة ماجستير جامعة غرداية حالة مؤسسة الأنابيب وحدة).

حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ واهم ما توصلت إليه الدراسة :

- يجب أن تتميز بجملة من الخصائص النوعية والتي تقسم إلى خصائص رئيسية وهي الملائمة والموضوعية، أما الخصائص الثانوية فهي القابلية للمقارنة والثبات، بالإضافة إلى خصائص مرتبطة بمستقبل المعلومة المحاسبية منها القابلية للفهم والاستخدام السليم لها .
- إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة؛
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات للإدارة المالية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلافات والانحرافات.

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا هي الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة الاقتصادية في تقييم الأداء المالي من اجل معرفة الوضعية المالية والوصول إلى الاختلالات.

الفصل الأول

الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية، وهناك عدة أنظمة تتميز بأنه يوجد لكل نظام وظائف وأهداف يختص بها، ومن أهم هذه الأنظمة نظام المعلومات المحاسبي والذي تستمد أهميته من انه المصدر الرئيسي للمعلومات الذي يعتمد عليه المسيرين، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن أن يعبر عنها ماليا والتي تساعد في حل الكثير من القرارات المالية، والذي يهتم بتسجيل ومعالجة البيانات المالية والتقرير عنها لعدة أطراف سواء داخلية أو خارجية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: عموميات نظام المعلومات؛

المبحث الثاني: عموميات نظام المعلومات المحاسبي؛

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: عموميات نظام المعلومات

تمثل المعلومات عنصرا حيويا في المؤسسات بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، إذ تعد موردا استراتيجيا هاما يعتمد عليه في مجابهة ظروف المنافسة، فمحيط المؤسسة يتسم بالتغير السريع وقصد مواكبة هذا التغير كان لازما على المؤسسة أن يتوافر لديها نظام يمكن من خلاله توفير ما تحتاجه عملياتها من المعلومات، حيث يساهم نظام المعلومات على العموم في زيادة إمكانيات المؤسسة في التعامل مع البيانات ومعالجتها.

المطلب الأول: ماهية النظام

على الرغم من أن مصطلح النظام يعد شائع الاستخدام في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والذي اكتسب معاني كثيرة بمرور الزمن لهذا سوف نقوم في هذا المطلب إلى تعرف أكثر على النظام و تطرق لأهم خصائصه ومكوناته.

أولا: تعريف النظام: إن كلمة النظام من الناحية الاصطلاحية ليست محصورة في علم واحد بل تندرج في الكثير من المجالات العلمية لذلك سنقوم بتوضيح مفهوم النظام:

- "مجموعة منتظمة من الأجزاء أو الأنظمة الفرعية المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لأداء أنشطة لتحقيق أهداف محددة".[1]
- "مجموعة من العناصر المرتبطة معا والتي تعمل بالتوافق لتحقيق هدف معين كالنظام الإداري أو الاقتصادي لشركة ما".[2]
- "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم".[3]
- "مجموعة أو أجزاء أو أقسام ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات منطقية، بحيث تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بغرض أداء أهداف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات".[4]

---

[1] د.أيمن الشنطي و آخرون، **مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات**، دار البداية، الأردن، ط1، 2010، ص11

[2] belloutz.Z et autre ,**Divtionnaire de management**, Afrique orient ;Maroc,2018,p261

[3] عماد عبد الوهاب الصباغ،**نظم المعلومات: ماهيتها و مكوناتها**، دار الثقافة، عمان(الأردن)، 2004، ص13.

[4] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات الإداري**ة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص72

- نستخلص مما سبق أن النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معين في ظل ظروف المحيطة به.

ثانيا:خصائص النظام: من أهم خصائص النظام ما يلي:[1]

- **أهداف النظام:** هي تلك النهايات التي يتجه إليها النظام وهناك صعوبات في تحديد أهداف النظام الميكانيكية لأنها عادة ما تحدد قبل نشأة النظام.
- **بيئة النظام:** وهي كل ما هو خارج حدود النظام ولها تأثير كبير على أداءه لأن النظام بدوره يتأقلم مع مؤثرات البيئة.
- **مكونات النظام:** تشمل كلا من مهمة النظام ووظائفه وأنشطته التي يجب إنجازها لتحقيق الأهداف.
- **ضبط النظام:** ويتمثل في التخطيط والرقابة فالتخطيط هو وضع خطوط لكل العناصر الأساسية للنظام منها البيئة، الأهداف، مكونات، أما الرقابة فتتعلق بالمتابعة وتقييم تنفيذ الخطط وتخطيط عمليات التغيير الضرورية وتحديد معوقات التنفيذ.

ثالثا:مكونات النظام: يشمل النظام المكونات التالية:[2]

- **المدخلات:** تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام.
- **عمليات التشغيل:** تعتبر العمليات مكون أساسيا في النظام لكونه يحول المادة الخام (المدخلات) التي تدخل إلى النظام إلى مخرجات تحقق أهداف النظام، أي أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لا يتم بشكل عشوائي وتلقائي بل يتم بواسطة التحكم في تلك التفاعلات وتحديد مساراتها وترشيدها، بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجراؤه على المدخلات لغرض تحويلها غلى مخرجات مفيدة.
- **المخرجات:** وهي تتمثل في النتائج النهائية من النظام، حيت تتجلى في شكل منتجات أو خدمات أو معلومات.

[1] هلايلي إسلام ، **مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات**، المجلد10، العدد2، بسكرة(الجزائر)، 2019، ص376

[2] خالد قاشي، **مدخل نظم المعلومات**، دار اليازوري، عمان(الأردن)، 2018، ص 20-51

-عبد الرزاق السالمي،**نظم إدارة المعلومات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة(مصر)، 2003،ص23

- **المعلومات المرتدة أو التغذية العكسية:** وهي تعبر عن الأثر الذي تحدثه المخرجات على النظام أنتجها وعلى باقي الأنظمة المستفيدة منها، وعن طريقها يتم تحديد فعالية النظام الذي أنتجها، وبالتالي المعلومات المرتدة تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه وقد تكون تصحيحية أو تطويرية.

يمكن توضيح العناصر المختلفة للنظام و العلاقة بينها اعتمادا على الشكل التالي :

الشكل(1): مكونات النظام

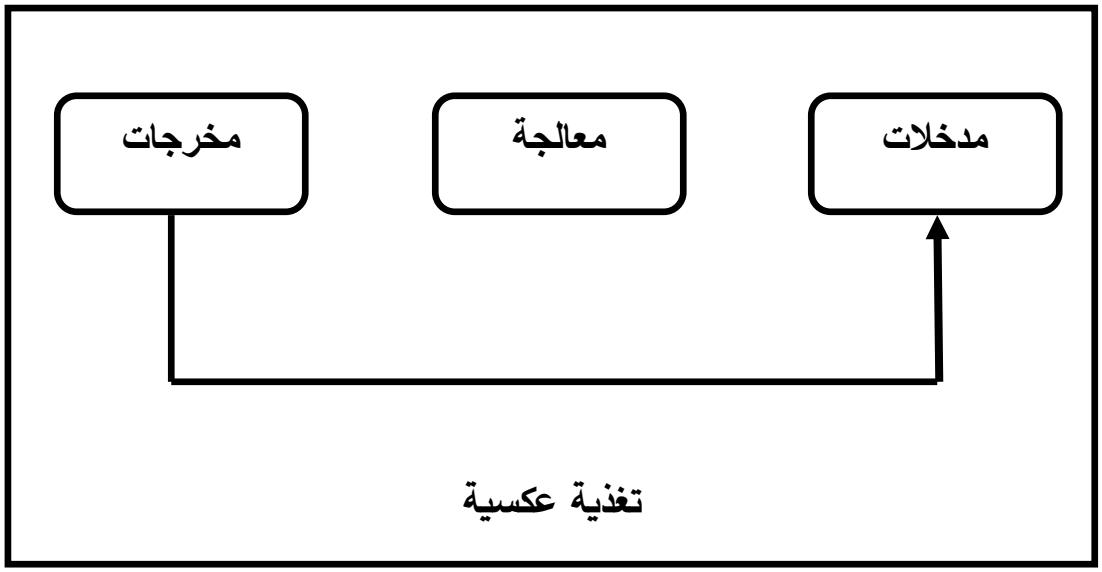

المصدر: مراد حافظ حمدان، **دور عوامل النجاح الحرجة لذكاء الأعمال في تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمات**، دار الابتكار، عمان، 2018، ص57.

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات

لقد باتت المعلومات و نظام المعلومات في يومنا هذا أحد الموارد المتاحة لتشكيل المؤسسة إذ تعتبر ثروة كبيرة التي يجب أن نقوم باستغلالها بأحسن الطرق وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على نظام معلومات وخصائصه وأهميته و أهم أهدافه.

أولا: تعريف نظام المعلومات: لقد تعددت تعاريف التي قدمت في شأن مصطلح "نظام المعلومات" سنقوم للتطرق لأهمها:

- "عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات بأنه نظام الذي يقوم بجمع المعلومات وتنظيمها وإيصالها وعرضها لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الشركة".[1]

- "مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليه".[2]

- "إطار يتم فيه ظله التنسيق بين الموارد (البشرية، كمبيوتر...) لتحويل مدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع".[3]

- "مجموعة من المكونات المترابطة من الأجهزة والبرمجيات والبيانات وشبكات الاتصالات التي يستخدمها الأفراد لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات".[4]

➢ نستخلص مما سبق أنه نظام يتم من خلاله معالجة البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة الذي تساعد المستخدمين في الوظائف.

بعد التعرف على نظام المعلومات سنقوم لتطرق لأهم المفاهيم المرتبطة به:

- **البيانات:** عبارة عن حقائق خام أو مشاهدات حول الظواهر الفيزيائية أو عمليات الأعمال وتأخذ عدة

[1] طلال محمد علي الجحاوي، **نظام المعلومات المحاسبية و فاعليتها في ظل الدور الاستراتيجي**، دار البازوري، 2013 ،ص13

[2] عبد محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات**، دار الثقافة، ط5، عمان(الأردن)، 2012، ص15

[3] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعي،2008، ص9

[4] يوسف مجدلاوي، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، ط1، عمان(الأردن)، 2013، ص8

أشكال منها قيم أو رموز، أرقام، وكلمات وغيرها.[1]

- **المعلومات**: تعبر عن ملاحظة أو إدراك أو أي شي محسوس أو غير محسوس يستعمل في تحقيق عدم التأكد بالنسبة الحالة أو حدث معين ويضيف معرفة للفرد أو المجموعة.[2]

- **المعرفة**: عبارة هي ذلك الكل المتكون من الخبرات والمعلومات وأفكار والبيانات التي تتفاعل باستمرار في أذهان أفراد من ناحية، والمدونة في الوثائق والمستندات ومخازن المعلومات من ناحية أخرى، لانجاز مهام ووظائف المؤسسة.[3]

ثانيا: خصائص نظام المعلومات: تتلخص خصائص نظام المعلومات في[4]:

- **مستخدمي المعلومات**: يتم استخراج المعلومات بواسطة النظام لاستخدامها من طرف مستخدمين داخليين وهم عبارة عن المديرين والموظفين في المؤسسة، أما المستخدمين الخارجيين فهم الأطراف المهتمة بعمليات المؤسسة مثل الدائنين، الموردين، المستهلكين، المساهمين، الجهات الحكومية.

- **شبكة اتصال**: يمثل نظام المعلومات شبكة اتصال لأنه يقدم المعلومات إلى أشخاص عديدة في المؤسسة، وهو يمكن من تدفق المعلومات لكافة المستخدمين لها سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها.

- **وسيلة تحويل البيانات وتخزينها**: يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات والتي هي عبارة عن بيانات خام إلى معلومات تعبر عن مخرجات النظام وذلك تبعا لثلاث مراحل أساسية وهي(مرحلة المدخلات، مرحلة تشغيل، مرحلة المخرجات).وهناك وظائف مرتبطة بالمراحل السابقة مثل (وظائف تجميع البيانات، تشغيل البيانات، إدارة البيانات ورقابته).

- **إدخال البيانات واستخراج المعلومات**: يتم إدخال البيانات لإجراء عمليات التشغيل خلال مرحلة المدخلات بينما يتم استخراج المعلومات من خلال مرحلة المخرجات، وبالتالي فإن البيانات تمثل المواد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي.

- **الأهداف**: أي نظام معلومات بأي مؤسسة له ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

---

[1] حيدر شاكر البرزنجي، **تكنولوجيا المعلومات في المنظمات المعاصرة منظورة**، مطبع ابن العربي،2014 ،ص 13-14

[2] Lucas.H.C, Information **system concepts for management** ,McGraw-Hill Book.Co,New York,1982,p12.

[3] قوت سهام، **دور فريق المعرفة في تطبيق مبادئ و إدارة المعرفة**، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد12، عدد2، 2019، ص63

[4] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي** ، مذكرة المجاستير علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008، ص 43-44

- نوى سماح، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي**، شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018، ص 15-16

- التزويد بالمعلومات المساعدة لعملية اتخاذ القرارات؛
- التزويد بالمعلومات المساعدة للعمل اليومي الروتيني؛
- التزويد بالمعلومات.

- **الموارد:** يتكون من مجموعة من الموارد بغض النظر عن طبيعتها عموما يتم ربط نظم المعلومات حسب مواردها، نظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام معلومات يدوي، أما نظام المعلومات الذي يركز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات آلي.
- **البيئة:** بيئة يمارس فيها النشاط فيؤثر فيها ويتأثر بها وهي التي تمده بالمدخلات اللازمة لممارسة نشاطه كما أنها هي التي تستقبل منه المخرجات.

ثالثا: أهمية نظم المعلومات: فقد أشار مسلم (1994) إلى أهمية نظم المعلومات بالنسبة للإدارة، حيث ترجع هذه الأهمية إلى ظهور اتجاهات حديثة وهي:[1]

- **الاتجاه الأول:** تزايد نفوذ المعرفة والمعلومات في المجتمعات الصناعية الحديثة لذلك نجد أن إنتاجية المستغلين بالمعلومات أصبحت أحد الاهتمامات الرئيسية في المجتمعات الغربية، مما أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات.
- **الاتجاه الثاني:** تنمية وتطور شبكات الاتصال والمعالجات الدقيقة، فقد أدى ظهور نظم المعلومات المبنية على استخدام أجهزة الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال المتقدمة إلى زيادة الطلب على استخدامها لدرجة يمكن بها تصميم منظمات تعمل بالكامل بواسطة الحاسب الآلي، وإيجاد شبكة معلومات واحدة.
- **الاتجاه الثالث:** التغيرات التي طرأت على طلب المعلومات والأساليب الفنية اللازمة لتشغيلها أدت إلى تغير في مفهوم دور المعلومات حتى أصبح ينظر إليها باعتبارها موردا استراتيجيا مهما، وأصبح أداء المنظمات يعتمد بشكل متزايد على ما يمكن أن يقدمه نظام المعلومات المستخدم بها.

[1] أحمد الخطيب و خالد زيغان، **إدارة المعرفة و نظم المعلومات**، دار جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2009،ص75

رابعا: أهداف نظام المعلومات: والتي تهدف إلى ما يلي[1]:

- تزويد الإدارة بتصور ومعايير عن الاحتياجات المطلوبة عن المعلومات؛
- تحسين الاتصال بين المستويات والوظائف المختلفة في المنشاة؛
- سرعة الحصول على المعلومات وضمان صحة وتكامل المعلومات؛
- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية الصعبة غير المحددة؛
- تحسين أداء المؤسسة حيث يهدف نظام المعلومات إلى مساعدة المؤسسة في تقديم خدمات ذات مستوى أفضل لعملائها؛
- التعرف على الفرص واستغلالها، بحيث تعيش المؤسسات اليوم في مناخ سريع التغيير الأمر الذي يتطلب منها ضرورة الترصد لكل الفرص قد تتاح لها.

المطلب الثالث: أساسيات نظام المعلومات: يتضمن نظام المعلومات العديد من العناصر والوظائف، التي تعتبر من أهم أساسيات النظام .

أولا: عناصر نظام المعلومات: يعتبر نظام معلومات مجموعة مترابطة من العناصر التي تعمل على جمع وحفظ ومعالجة المعلومات والتي تتكون من:[2]

- **الأجهزة والمعدات:** هي كل العناصر المادية للأجهزة والمعدات من وسائل الإدخال والإخراج والحفظ والمعالجة والاتصال.
- **البرمجيات:** وهي تضم البرمجيات للنظام والتي تتحكم وتوجه أداء الأجهزة، وكذلك برامج التطبيقات التي تلبي أغراض نظام المعلومات بما فيها واجهة المستخدم.
- **إجراءات الضبط:** وهي التي تضمن تنفيذ القواعد العملية للنظام ومسؤوليات المستخدمين وخطط التعامل مع المشكلات التي تبرز في عمليات النظام.

---

[1] جمال عبد الله محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان، دار المعتز، 2015، ص84.

-معالي فهمي حيدر، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،200 2، ص36

[1]فريد فهمي زيارة، **مقدمة في تحليل و تصميم النظم**، دار اليازوري، عمان، 2010، ص 26-27

- **البيانات:** إن المقصود هنا هي قواعد البيانات والتي تشكل الملفات للبيانات والعلاقات بين جداولها وتدفقات البيانات فيما بينها.
- **شبكات الاتصال:** تشمل جميع الوصلات والترتيبات للشبكات بأنواعها ومحطاتها والتي تستخدم لتنظيم تدفقات البيانات والمعلومات بين العناصر المكونة للنظام لتسهيل إيصال المعلومات وكذلك العمل عليها.
- **الأفراد:** هذا العنصر يخص العنصر الإنساني في نظام المعلومات من مستخدمين ومبرمجين ومطورين وعاملين بيانات.

ثانيا: أنواع نظام المعلومات: يتكون نظم المعلومات من أنواع عدة فقد أشار ياسين(1998) إلى أنواع نظم المعلومات وحددها بما يلي:[1]

1. **نظم معالجة الحدث:** نظم تتولى تسجيل الأحداث وتفاصيل الأنشطة اليومية، وتزود الإدارة بمعلومات روتينية عن الأنشطة بصورة تفصيلية.
2. **نظم أتمتة المكاتب:** هي استخدام الكمبيوتر لأتمتة الواجبات التي تنجز في المكاتب الإدارية بهدف تحسين فعالية الاتصالات وزيادة الإنتاجية الإدارية.
3. **نظم المعلومات التنفيذية:** حيث تتولى تزويد الإدارة العليا بخلاص عن الأنشطة والعمليات الرئيسية، وتكون على شكل بيانات بيانية وإحصائية لعرض المعلومات بصورة ملخصة ومكثفة.
4. **نظم مساندة القرارات:** هي حزمة من أدوات الكمبيوتر التي تسمح لصانع القرار من التعامل البيني بصورة مباشرة مع الكمبيوتر لخلق معلومات مفيدة، ومؤثرة في عملية صنع القرارات البنائية وشبه البنائية.

ثالثا: وظائف نظام المعلومات: يقوم نظام المعلومات بعدة وظائف والتي من بينها ما يلي[2]:

1. **تجميع البيانات:** وفي هذه الوظيفة هناك عدة خطوات، الخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات نظام المعلومات وإذا كانت هذه البيانات كمية فان الأمر يحتاج إلى القيام بعملية القياس، وعد الخطوة الأولى يتم تسجيلها عن طريق كتابة ما يسمى بمستندات المصدر، ويحتاج الأمر إلى المصادقة على البيانات للتأكد من

[1] أحمد الخطيب و خالد زيغان، **إدارة المعرفة و نظم المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 73-74

[2] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية،دار الجامعية،2003 ، ص 19-21

- مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تفعيل الأداء المالي**، مذكرة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر،سنة2015، ص22

دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية ، وأخيرا فان البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

2. **تشغيل البيانات:** ولتحويل البيانات إلى معلومات فان الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات وقد يتم تلخيصها عن طريق تجميع كميات من العمليات الفردية ، وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فانه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة.

3. **إدارة البيانات:** وتتكون من ثلاث خطوات أساسية التخزين وتحديث واسترجاع البيانات وتشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد بيانات وتزويد البيانات المخزونة بتاريخ الأحداث، وإما التحديث فيشمل تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة والعمليات.

4. **رقابة البيانات وسريتها:** قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي يتم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات ولذلك يعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة والمعلومات أيضا من الوظائف الهامة لنظام المعلومات كما تعتبر خطوة التحقق من العناصر الرقابية المطبقة خلال مرحلتي التجميع والتشغيل.

5. **إنتاج المعلومات:** وهي آخر وظيفة والتي تشمل الخلاصة لعملية معالجة البيانات والوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستفيد من النظام.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث يكمن دوره الرئيسي في تمكين المسيرين الداخليين وكذا الأطراف الخارجية من الحصول على المعلومات المحاسبية التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتختص نظم المعلومات المحاسبي بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا وتساعد في حل الكثير من المشكلات. ولذلك في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية نظام معلومات المحاسبي وأهم أساسيات التي تتعلق به.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية للتوضيح أكثر سنتطرق في المطلب إلى تعريف نظام معلومات المحاسبي، خصائصه وأهميته.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي: يعتبر نظام يعالج البيانات الخاصة بالمعاملات الماليّة؛ بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنيّة بها، لذلك سنقوم بتعريف نظام معلومات المحاسبي.

- " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية".[1]

- " يعتبر أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ القرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف".[2]

- عرفه(Horngren&Foster)بأنه "شبكة الاتصالات الرسمية التي توفر المعلومات المفيدة التي تساعد على بلوغ الأهداف المركزية والجزئية المحددة مقدما من خلال عملية تنظيمية".[3]

- " يعتبر أحد مكونات التنظيم الإداري، يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل، وتوصيل المعلومات المالية

[1] احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص47

[2] احمد حلمي جمعة و آخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج، ط1، عمان، 2007، ص15

[3] اسعد محمد علي الوهاب، **التقنيات المحسوبة في تدقيق البيانات**، دار اليازوري، عمان ،2011، ص18

الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية(كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وهو أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية".[1]

- نستخلص مما سبق بأنه يعتبر جزء من نظام المعلومات الإداري الذي يقوم بجمع و تخزين ومعالجة البيانات المحاسبية، الذي توفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من اجل الوصول إلى الأهداف.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي: يتصف نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص من أهمها[2]:

- نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية و تحليلها وإنتاج المعلومات المحاسبية؛
- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الإدارية من اجل اتخاذ القرارات؛
- يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يكن تصور أي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام معلومات المحاسبي؛
- يعتبر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة؛
- يمتاز بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمدها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية والمالية التي أحدثتها؛
- الحركية إذ يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يكون في حركة دائمة ومستمرة لتحقيق الأهداف إلى جانب المرونة بحيث يمكن تعديله لمواكبة التغيرات والتطورات المثالية؛
- أن يصمم بشكل يخدم المهام والاحتياجات الإدارة المختلفة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة؛
- وجود ترابط بين أجزاء، بحيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي بمزج بين هذه الوسائل للحصول على معلومات صحيحة وسليمة؛
- استعمال هذه المعلومات في التسيير، حيث تساعد في القيام بعمليات التخطيط، التوجيه والرقابة.

---

[1] زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة، عمان، 2011،ص33-34

[2] حسان بوبعاية، **فعالية نظم المعلومات الإستراتيجية في ترشيد القرارات**، مذكرة دكتوراه تخصص علوم تجارية، جامعة مسيلة،2014، ص9

-بلولة محمد أكرم، **دور نظم تخطيط موارد المؤسسة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال**، المجلد04، العدد01 ،2009، ص244

-عثمان عبد اللطيف ولحمر عباس، **دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد9، مستغانم(الجزائر)، 2018، ص158

-محمد يوسف الحنفاوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص59

ثالثا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي: لنظام المعلومات المحاسبي أهمية كبيرة في المؤسسة فالمحاسبون يهتمون بذلك لعدة أسباب والتي من بينها:[1]

- يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لأنه قد يكون احد مستخدمي المعلومات المحاسبية، أو قد يكون هو المرجع الخارجي الذي يقيم النظام الأكثر من ذلك انه قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم لهذا النظام.
- أدى انتشار الحسابات الآلية بشكل كبير إلى اعتماد نظام المعلومات المحاسبي لنظام الوحدات على تكنولوجيا المعلومات، لذلك أصبحت عملية إدارة البيانات وتجهيزها لإعداد التقارير اللازمة من العمليات المعقدة، نظر لان المعلومات أصبحت أكثر أهمية فانه يتعين على المحاسب إن يلم بالمعلومات والمهارات التي تجعله قادرا على التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي المستند على الحسابات الآلية بكفاءة وفعالية حتى يكون قادرا على تحقيق أهداف وظيفته وإلا سيكون المحاسب اقل إنتاجية في استخدام المهارات والمعرفة المحاسبية.
- أصبحت نظم المعلومات الحديثة أكثر تعقيدا وتطورا حيث تعتمد على مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة مثل الرقابة والاتصالات وينبغي أن يكون المحاسب في وضع أفضل من غيرها عند التقدم للعمل لإحدى الجهات كما يجعله قادرا على توفير المعلومات الملائمة.

المطلب الثاني: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي: في كل مؤسسة هناك دور محاسبي هام يتمثل بالدرجة الأولى في معالجة بياناتها المالية والمحاسبية وتحويلها إلى معلومات مفيدة لذلك سنتعرف فالمطلب على أهداف نظام معلومات المحاسبي وأسباب دراسته.

[1] احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، نفس المرجع، ص47.

أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي: يسعى نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة لتحقيق أهداف الآتية[1]:

- توفير معلومات عن أوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها والمركز المالي خلال فترة معينة؛
- توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات؛
- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج؛
- تحقيق لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، وكذلك استغلال هذه الموارد؛
- توجيه الموارد البشرية والموارد المالية بصورة فعالة، والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛
- مساعدة الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الأمر، لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار.

ثانيا: أسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبي: يساهم نظام المعلومات المحاسبي بدور استثنائي في حياة المنظمات ونجاحها، وذلك من خلال تحقيق أهدافها ومن أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبي ما يلي:[2]

1. **المحاسبة بحكم وظيفته التي تعتبر من أهم المكونات الرئيسية لنظام المحاسبة:** وذلك من خلال تعامله مع نظام المعلومات المحاسبي سواء كان محاسبيا أو مصمما لنظم المعلومات المحاسبي أو مدققا داخليا أو خارجيا.

2. **نظم المعلومات المحاسبي من النظم المعقدة:** والتي يصعب التعامل معها من خلال النظم اليدوية مما استلزم تواجد المعالجة الآلية للبيانات من خلال الحاسوب، مما سهل عملية الحصول على المعلومات والتي تساعد في اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للمؤسسة.

---

[1] ربيع احمد بن يحي، **فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، مجلة المحاسبة، المجلد1، 2019، ص23

ـ محمد منصور التتر، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على جودة مخرجات**، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2015 ،ص24

ـ محمد عباس بدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم المالية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15

[1] ياسر صادق وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2007، ص 13-14

3. **تحقيق الميزة التنافسية:** فإنه بالرغم من أن نظم المحاسبة من الأنظمة مرتفعة التكلفة إلا أنه من المتطلبات الرئيسية التي يستلزم وجودها في المؤسسة وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية على مثيلاتها من المؤسسات المشابهة.

4. **اللامركزية والحاجة لاستخدام المعلومات المحاسبية:** في ظل توسع المشروعات وتباعدها جغرافيا برزت اللامركزية مما أدى إلى صعوبات في تبادل المعلومات بين أجزاء المؤسسة المتباعدة ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام المعلومات المحاسبي حديث لتحسين عملية الاتصال وتبادل المعلومات.

5. **سرعة التغيير في الأنظمة المعلوماتية الحديثة:** يتميز بسرعة التعبير في مبادئها ونظرياتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها لذا يجب على المحاسب المهتم بنظم المعلومات المحاسبي أن يكون ملما بمعظم هذه التغيرات لمساعديه في رفع كفاءة أداء عمله في المؤسسة.

6. **التغير النوعي في عمل المنظمات:** تعتمد الكثير من المؤسسات حاليا في وجودها على المعلومات المتداولة بدلا من اعتمادها على العمليات التي تقوم بها فقط حيث تعتبر إدارة مصادر المعلومات من أهم العمليات الأساسية المستخدمة لإدارة أعمال المؤسسة، ويتوقف نجاح المحاسب في ظل هذه الظروف على مدى قرته على فهم واستيعاب الآثار الناتجة من تقنية المعلومات ونظم المعلومات.

المطلب الثالث:مبادئ، مقومات ومعوقات نظام المعلومات المحاسبي: لنظام معلومات المحاسبي مبادئ ومقومات يجب أن يرتكز عليها و أي نظام لا يخلو من معيقات لذلك فالمطلب الأتي سوف نتطرق لمبادئ و مقومات نظام المعلومات المحاسبي و معوقاته.

أولا: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي: يرتبط نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية وهي كما يلي:[1]

أ– مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، ويحقق لها الرقابة الداخلية بتكلفة مناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المادية، ولتحقيق الرقابة يجب أن يتوفر شرطين وهما:

- **شرط إجباري:** ضرورة ضمان نظام المعلومات المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على

[1]– أحمد لعماري، **طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر2001، ص59

– هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2019، ص62

توفير المعلومات اللازمة والتي تضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

- **شرط اختياري:** وفي هذا الشرط يجعل النظام ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذلك تحقيق فعالية الرقابة الداخلية مع مراعاة التكاليف بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية.

ب– مبدأ ثبات في إعداد التقارير: وهو يعتبر من المبادئ الأساسية وعليه فإن نظام معلومات المحاسبي يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات حتى يتمكن من المقارنة بين عدة سنوات.

ج– مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:مادام الفرد هو الثروة الحقيقية للمؤسسة وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا من خلال الأفراد فإن من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

د–مبدأ الملكية: إن تصميم نظام يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضح أساليب الضبط والرقابة الداخلية، ويحدد أيضا خطوط الاتصال لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

هـ–مبدأ توقيت السليم: إن النتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

و–مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام مرن لكي يواجه التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات أي التوافق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، قد يحدث تغيير أو تعديل حسب الظروف دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

ثانيا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي: يتواجد في نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من المقومات وقد تختلف من مؤسسة إلى أخرى وتشمل هذه المقومات:

1. **المقومات التقليدية:** هي التي تمثل الحد الأدنى لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة وهي:[1]

[1] هلايلي إسلام و بلولة محمد أكرم، **دور نظم تخطيط موارد المؤسسة في تحسين نظام المعلومات المحاسبي**، الملتقى الوطني الأول حول المحاسبة و التدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017،ص10

- **المستندات:** تعتبر المادة الأولية التي يستعملها النظام للقيام بعملية المعالجة.
- **دليل الحسابات:** يحتوي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية والفرعية التي تتضمنها الميزانية وحسابات النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة.
- **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية.
- **مجموع التقارير والقوائم المالية:** تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة وخلاصة كل ما قامت به المؤسسة من عمليات ضمن نشاطها التجاري وغير تجاري خلال كل سنة مالية.

2. المقومات الحديثة: تحول نظام المعلومات المحاسبي إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا وبالتالي ظهور مقومات أخرى:[1]

- **أجهزة الإعلام الآلي:** أصبح النظام المحاسبي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الإعلام لآلي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج في الوقت المطلوب.
- **البرمجيات:** نظام المعلومات المحاسبي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر، وتقلص عمل المحاسب إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا.
- **قاعدة بيانات مركزية:** تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل معها بكفاءة ويسر.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل، معالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجعاها.

[1] أحمد القايد نورالدين و هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص245

ثالثا: المعوقات الرئيسية لعدم كفاءة نظم المعلومات المحاسبي: والتي نذكر منها:[1]

- النظم الفوضوية أو غير المرتبة، ولا يوفر هيكل الحسابات فيها القدرة على استخراج البيانات سواء للاستخدامات الداخلية أو الخارجية؛
- نظام غير موثق بدرجة كافية، حيث أن بعض النظم تدار من قبل شخص منفرد وعند غيابه لا يمكن لأي أحد تشغيله؛
- نظم غير متطورة ومتقادمة أو أجهزة حاسوب قديمة مما يجعل قدرتها على استخراج التقارير بسيطة؛
- الانهماك في الأعمال المكتبية، حيث كثير من النظم تعتمد على وجود عمل يدوي أكثر من اعتمادها على العمل المحسوب؛
- الانتظار لفترات، بينما يقوم المحاسبون بتجهيز بعض التقارير كذلك الخاصة بالمصاريف تمهيدا لعمل إقفال الفترة المحاسبية؛
- النقص في أدوات إعداد التقارير، وهذا ينتج لكون البيانات متداخلة وغير مرتبة بحيث يتطلب العمل عليها فترة اكبر لإنجاز التقارير.

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق**، مذكرة دكتوراه،تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص17

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

كما عرفنا سابقا بان نظام معلومات المحاسبي يعد أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات، والذي يتكون من عدة مكونات تتمثل في مدخلات و المعالجة و المخرجات و التي تتفاعل فيما بينها من اجل تحقيق هدف الذي يتمثل في توفير المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرارات، سنتطرق في هذا المبحث إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبي وكيف يتم معالجة البيانات.

المطلب الأول: مدخلات التدفق لنظام المعلومات المحاسبي

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحويل البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية التي تعتبر مدخلاته، مرورا بالمعالجات المختلفة للحصول على معلومات محاسبية التي تفيد في اتخاذ القرارات داخل و خارج المؤسسة، ويمكن توضيح هذه المدخلات في الأتي:

أولا: المستندات: عادة ما يتم تسجيل العمليات في المستندات الأولية ومن هذه المستندات أوامر البيع، أوامر الشراء، تقارير الاستلام، بطاقات الاستلام، بطاقات للعاملين، إيصالات الإيداع. وهناك مستندات يتم استلامها من شركات أخرى للتشغيل مثل فواتير من الموردين، إشعارات السداد، الشيكات من المستهلكين، إشعارات الخصم . وبالإضافة إلى إن هذه المستندات تعتبر سجلات مكتوبة فإنها تخدم عدة أغراض: [1]

-تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف...الخ؛

-نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف، الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء إلى المستند الجديد أمر الصرف؛

-ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة إلى حسابات المدنين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل العملية إلى حسابات الأستاذ العام؛

-إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية .....الخ؛

[1] -كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007، ص74
- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، ط2، 2006، ص47

-إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

ثانيا: خرائط تدفق المدخلات: تعتبر من الأدوات التي تستخدم في مجال تحليل وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات والتي تتكون من عدة أشكال النمطية والأسهم التي تستخدم في رسم هذه الخرائط، حيث تهتم برسم مخطط لتوزيع صور المستندات وخط سير كل مستند كما أنها تفيد في دراسة وتحليل مدى كفاية عدد صور المستندات وخط سيرها واقتراح أي تعديلات. ويتم إعدادها كما يلي[1]:

- تحديد النشاط الذي يعد له خريطة المستندات وأسماء المستندات المرتبطة بهذا النشاط، وعدد الصور المطلوبة من كل مستند؛
- تحديد الإدارات أو الجهات الخارجية التي لها علاقة بهذا النشاط وهذه المستندات ويخصص لكل إدارة أو جهة (خانة أو عمود) في الخريطة؛
- يرسم رمز مستند من عدة صور في خانة الطرف الذي عنده تحرك المستند وترقم كل صورة من الصور؛
- يوضع خط لكل صورة من صور مستند برسم سهم من صورة مستند إلى الطرف الذي تصله الصورة ويقوم باستخدامها أو يحتفظ بها.

المطلب الثاني: معالجة البيانات لنظام المعلومات المحاسبي

تتم المعالجة المحاسبية للبيانات في إطار نظام المعلومات المحاسبي فور تحقق الأحداث ذات الطابع الاقتصادي، حيث يتم تسجيل تلك الأحداث على شكل عمليات محاسبية والتي تكون في ست خطوات والتي نذكر منها ما يلي:[2]

- **تسجيل العمليات المحاسبية:** يتم في هذه الخطوة إثبات العمليات التي تم تحليلها في السجلات المحاسبية التي سوف نتعرف عليها في حينه.
- **تبويب العمليات المحاسبية:** تعد عملية التبويب العملية التي تلي عملية التسجيل، حيث يتم تجميع الأحداث

[1] نوي سماح، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي**، مذكرة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2019،ص66.

[2] سيد عبد المقصود دبيان، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2002 ،ص ص 15-25

- محمد عباس بدوي و عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، ج1، الإسكندرية، 2009، ص ص 17-18

التي تشترك في التأثير على أحد الموارد الاقتصادية أو استخدامها مع بعضها البعض. تجدر الإشارة إلى أن عملية التبويب يطلق عليها الترحيل، وهذا الترحيل يتم إلى دفتر يطلق عليه دفتر حسابات الأستاذ حيث يحتوي هذا الدفتر على حسابات مستقلة، ويتم في نهاية كل فترة إيجاد ما تبقى من هذا الحساب.

●**إعداد ميزان المراجعة**: تقوم المؤسسة خلال أي فترة محاسبية بإجراء الدمج من عمليات التسجيل والتبويب المحاسبي للأحداث المالية التي تتولد عن نشاطاتها، والتي تكون عادة متباينة وذات حجم كبير، لذلك يقوم المحاسب بعد عملية الترصيد للحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ تلخيص الأحداث من خلال وضع أرصدة تلك الحسابات في كشف أو قائمة يطلق عليها ميزان المراجعة، والذي ينبغي أن يتعادل فيه مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة.

●**إعداد قيود التسوية**: في هذه الخطوة يتم إثبات قيود الاستحقاق وتسوية حسابات اهتلاكات الأصول والديون المعدومة والمشكوك فيها، وتسجيل القيود المتعلقة بإنشاء المخصصات أو تعديل قيمتها على ضوء الجرد الفعلي لعناصر الأصول والالتزامات الخاصة بالمؤسسة. وتهدف هذه الخطوة إلى تطبيق مبدأ الاستحقاق حيث تتم الإجراءات اللازمة لتحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من مصروفات وإيرادات .

●**إعداد التقارير المحاسبية**: وهي تتمثل في الحسابات الختامية والميزانية وتحقق هذه الخطوة بسهولة إذا قام محاسبو المؤسسة بإعداد ميزان للمراجعة، بعد إجراء القيود الخاصة بالتسوية حيث تعتبر الأرصدة المدينة والدائنة في هذا الميزان عن حقيقة حسابات المؤسسة بعد إجراء التعديلات والتسويات التي تمت في الخطوة الرابعة.

●**إقفال السجلات**: بعد أن يتم الانتهاء من إعداد التقارير المالية عن الفترة يقوم المحاسبون عادة بإعداد السجلات لاستقبال الأحداث المالية للفترة المالية التالية. وتؤدي قيود الإقفال إلى تحويل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المالية إلى الحسابات الختامية التي ينتج عنها التوصل إلى صافي دخل المؤسسة. وبترصيد هذه الحسابات فان الرصيد النهائي لها يعبر عن صافي الدخل الذي يتم تحويله بدوره إلى حساب الأرباح المحتجزة مما يترتب عليها إقفال الحسابات الختامية ليصبح الرصيد كل منها صفرا.

المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر التقارير والقوائم المحاسبية الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين داخل المؤسسة الاقتصادية وخارجها .

أولا: القوائم المحاسبية: هي عبارة عن" أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي لتحقيق أهداف المحاسبية المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة".[1]

و يكمن الهدف من شرح القوائم المحاسبية في فهم الأرقام الأساسية في كل قائمة وما تعنيه وكيفية الاستفادة منها. وتتضمن القوائم ما يلي:

- **جدول الميزانية (قائمة المركز المالي):** وهي القائمة التي تظهر حقوق الوحدة الاقتصادية والالتزامات التي على تلك الحقوق وذلك في تاريخ معين، ويطلق على حقوق الوحدة الاقتصادية الأصول، أما الالتزامات التي على تلك الحقوق فيطلق عليها الخصوم.[2]

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم والتي تتمثل فيما يلي:[3]

عناصر الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الايجابية و معدلات الخزينة الايجابية.

[1] يحي احمد مصطفى قللي، **أساسيات المحاسبة الدولية**، أتراك النشر و التوزيع، مصر، 2003، ص71

[2] محمد عباس بدوى، مرجع سابق، ص21

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19،الصادر في 28 ربيع الاول عام 1430 الموافق ل 25 مارس 2009 ،ص23

عناصر الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة(منتوجات مثبت مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

الجدول(1):الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول.

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد	N	N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو سلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					

قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ماشبهها حسابات دائنة أحرى واستخدامات مماثلة الموجودات وماشبهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص28

الجدول(2): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم.

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات-احتياطات مدمجة(1)			

فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد **حصة الشركة المدمجة(1)** **حصة ذوي الأقلية(1)** **المجموع1** **الخصوم الغير الجارية** قروض وديون مالية ضرائب(مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا **مجموع الخصوم غير الجارية**(2)			
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية **مجموع الخصوم الجارية**(3) **مجموع عام للخصوم**			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009،ص29

- **جدول حسابات النتائج**: هذه القائمة تعطينا فكرة عن ما حدث في المؤسسة خلال فترة قد تكون 3 أشهر أو 6 أشهر أو سنة،حيث أن قائمة الدخل تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم

يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والأجور، وأي تكلفة تحملناها هذا العام بالتالي نصل في النهاية إلى صافي الربح.[1]

الجدول(3):جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5-المنتجات العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			

[1] طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية،أسس الإعداد و العرض و التحليل**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002،ص73.

6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول نتائج العادية			
مجموع المنتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية-المنتوجات			
العناصر غير العادية-أعباء			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر:الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009،ص30

الجدول(4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			

النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009،ص31

- **قائمة التدفقات الخزينة:** تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد هذه القائمة، حيث أنها توفر معلومات عن العناصر التي أدت إلى تغير رصيد النقدية سواء كان ذلك ناتجا من الأنشطة التشغيلية، أو الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. وهي تعرض ملخص للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجية وصافي التغير في النقدية للأنشطة المختلفة.[1]

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم المالية**، نفس المرجع، ص28

-وليد محمد ألشباني،**مبادئ المحاسبية و التقرير المالي**، العبكيان للنشر،الرياض،2014ص25.

جدول رقم(5): جدول التدفقات الخزينة الطريقة المباشرة

البيان	الملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال قبل عناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية او معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص32

الجدول رقم(6): جدول التدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: -الإهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغبير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات			

تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي(المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم7-11، العدد19، 2009، ص33

ثانيا:التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، وتعد التقارير إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام، حيث أن نظام المعلومات يقوم على ترحيل البيانات إلى معلومات، وأن عملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين.[1]

و تتمثل أنواع التقارير المحاسبية في الأتي[2] :

- **التقارير الموجزة والتفصيلية:** هي التقارير التي يتم إعدادها دوريا بشكل يومي أو أسبوعي كما توزع داخليا، كذلك تعد التقارير منتظمة من حيث الشكل ومن الأمثلة عن التقارير التفصيلية كشف أوامر الشراء كشف

[1] لزعر محمد سامي،**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**،رسالة ماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص54.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها**، ط1، دار صفاء، عمان، 2008، ص ص175-181

-عبد الرزاق محمد قاسم،**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**،دار الثقافة و الدار العلمية للنشر و التوزيع ،ط2003،1،عمان ،ص253

حركة تسليمات المخازن.

- **التقارير المالية:** إن الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية هو إنتاج تقارير لمالكي المؤسسة وللدائنين ،حيث يقوم نظام المحاسبة المالية بالتركيز على إصدار التقارير التقليدية وهي عبارة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، إن هذه التقارير المالية تحتوي على توزيع عشوائي للتكاليف و طرق استهلاك عشوائية مما يجعل هذه التقارير ذات منفعة قليلة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة.

- **التقارير التخطيطية:** تمثل الموازنات التقديرية التي تستخدم بكافة المستويات الإدارية كموازنة المبيعات و موازنة الإنفاق.

- **التقارير الرقابية:** وهي تركز على الأحداث بعد ووقوعها وحتى لو كانت وقائية، فهي لا تهتم بمفاهيم التنبؤ وتقدير المخاطر وتختلف عن التخطيط من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة للرقابة يجب: دقتها، توفرها بالوقت المناسب، ملائمة أي وثيقة الصلة بالقرار الذي يتخذه المدير وهذا الشرط لا يشكل مشكلة في نظام الرقابة من خلال الموازنة، لأنه يمكن بسهولة المقابلة بين الأرقام الفعلية وأرقام الموازنة لتحديد الانحرافات ومعالجتها إما توفرها بالوقت المناسب أي وقت المعلومات المحاسبية تعد مهمة لأغراض الرقابة.

- **التقارير التشغيلية:** تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوما بيوم، و يصدر النظام المحاسبي العديد من التقارير التشغيلية كتقرير أرصدة المدينين وتقرير أرصدة المخازن وتقرير أوامر الشراء وتقرير أوامر البيع وتقرير وثائق الشحن....الخ، وتتمثل مهمته في تسجيل البيانات الخاصة بالأنشطة المادية المتنوعة كعمليات البيع والشحن والتخزين والقبض والدفع....الخ. ليمكن الإدارة تكوين صورة عن واقع الأنشطة المادية ومستوى الموارد المتاحة لتنفيذ هذه الأنشطة، ويمكنها من تخطيط ورقابة هذه الأنشطة ومواردها بشكل يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية هذه العمليات، ويحتاج تسيير الأعمال اليومية للمؤسسة إلى معلومات محاسبية.

- **التقارير العمودية:** تتضمن معلومات خاصة لأغراض وظائف التخطيط والرقابة ضمن المؤسسة ويتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة.

- **التقارير الأفقية:** تكون مرتبطة بتبادل معلومات تخص تنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المؤسسة وتتحرك من قسم إلى أخر ضمن نفس المستوى الإداري.

- **التقارير الفورية:** هي التقارير الخاصة التي توضع عادة عندما تحدث بعض الأحداث الطارئة .
- **التقارير حسب الطلب:**هي التقارير التي توضع حسب الطلب مثل تقرير الذي يطلبه المدير ليأخذ قرارا مرة واحدة.
- **التقارير الدورية:** هي التي توضح خلال فترات زمنية محددة مسبقا كالتقارير المعد في نهاية كل يوم أو نهاية كل أسبوع... الخ.

و نلخص مكونات نظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل(2): مكونات نظام المعلومات المحاسبي

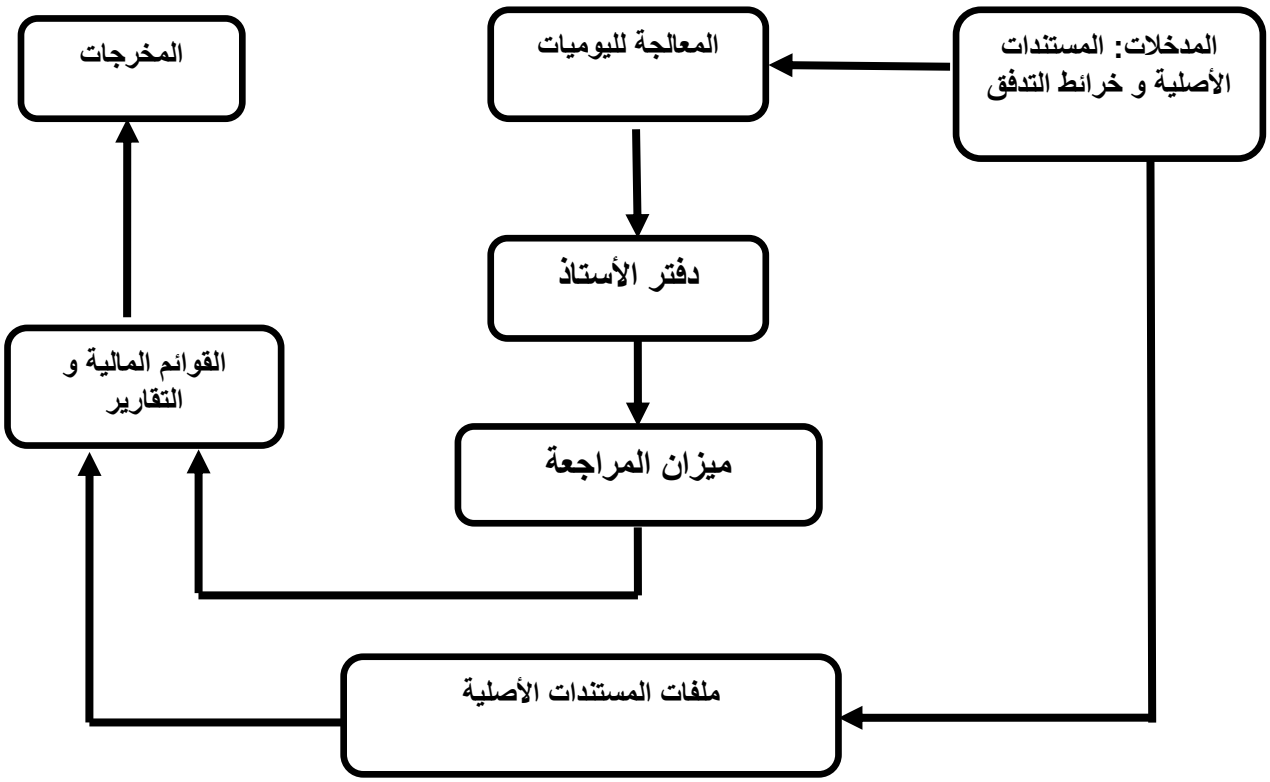

المصدر: بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص21.

خلاصة الفصل

يعد نظام المعلومات المحاسبي نظاما معلوماتي ذو أهمية كبيرة في المؤسسة، هذا نظرا لأنه يستمد أهميته من مكانة المحاسبة في المؤسسة، حيث تقوم المحاسبة بتسجيل و توثيق جميع الأحداث و العمليات التي لها علاقة بالمؤسسة.

وعليه يمكن القول أن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في العلاقة التكاملية التي تربطه بمختلف الوظائف، فهو يجمع البيانات من جميع الوظائف ثم يقوم بتخزينها ومعالجتها ليتم بعد ذلك في الأخير إنتاج معلومات المحاسبية، ليتم إيصالها إلى أطراف الداخلية والخارجية من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني

فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

يحظى موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام العديد من الباحثين والمسيرين لتحديد مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي وبما أن الأداء بصفة عامة وتقييم الأداء المالي بصفة خاصة من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها المنشودة، وتحسين مركزها المالي الأمر الذي يستدعي تحسين أدائها المالي من خلال تقييمه، بصورة إيجابية ومفيدة ارتبط بنظم المعلومات المحاسبي مما أدى إلى تحليل ودراسة جميع أنشطة الأداء المالي عبر جمع المعلومات ودراستها. وعليه فإن هذا الفصل يعالج الإطار النظري لفعالية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي؛

المبحث الثاني:دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثالث:دور نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من الأداء المالي.

المبحث الأول:عموميات حول الأداء المالي

يعد الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا التي نالت الكثير من الاهتمام في البحوث والدراسات بشكل عام، حيث حظي باهتمام واسع من قبل المفكرين، حيث استقطب العديد من الدراسات التي هدفت في مجملها إلى الإلمام بجميع جوانبه. وبناء على هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تناول المفاهيم المرتبطة بالأداء وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الأداء، والمطلب الثاني إلى الأداء المالي، أما المطلب الثالث فسنتناول إلى تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول:ماهية الأداء:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام في مختلف المراجع، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث، وللإحاطة بجميع جوانبه، سوف نتطرق إلى أربعة عناصر أساسية هي: مفهوم الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف تسمح بتوضيح معناه ثم التطرق إلى كل من الأهمية والأهداف وأخيرا أنواعه.

أولا: تعريف الأداء

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الأداء من قبل الباحثين والمفكرين محاولة منهم إعطاء مفهوم دقيق له، إلا أنهم توصلوا بأن الأداء مفهوم شامل وواسع لا يمكن تحديده، بناءا على هذا قمنا بإعطاء مجموعة من التعاريف قصد الإلمام به:

-"تعود أصل كلمة أداء التي تنحدر من اللغة اللاتينية، أين توجد كلمة (performre) التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية (performance) التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه".[1]

- "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي، تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين"[2].

- يعرف الأداء حسب (Miller et Bromily) على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[3].

- "هو قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذا هو الكفاءة والفعالية معا".[4]

---

[1]Abdellatif khemkhem, La dynamique du contrôle de gestion, Dunod, paris, 2Ed, 1976 p30.

[2]د/حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوادي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص89.

[3]مصطفى يوسف، **إدارة الأداء**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،ص16.

[4]أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص20.

- نستخلص مما سبق أن الأداء هو مفهوم شامل يعني ذلك الفعل الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية ضمانا لاستمرارها وقالها وفق للموارد المتاحة.

ثانيا: أهمية الأداء: للأداء أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في:[1]

1. من الناحية النظرية: يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية حيث تحتوي جميع المفاهيم الإداريّة على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة؛
2. من الناحية التجريبية: فإن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختيار الإستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها؛
3. أما الأهمية الإدارية: فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه، والتحولات التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء.

ثالثا: مكونات الأداء: يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية و الكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة فيتم تسيرهما، وعليها سوف نتطرق إلى مفهوم هذين المكونين:

- الفعالية (Effectivness) :هي درجة تحقيق الأهداف وتقاسم خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرة، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت مؤسسة أكثر فاعلية.[2]
- الكفاءة (Efficiency) عرفها(Incentplauchet)بأنها: "تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بتقليل الإمكانيات والنشاط الكفؤ، وهو النشاط الأقل تكلفة".[3]

[1] د/طاهر محسن منصور الغالبي، أ/وائل محمد صبحي إدريس، **سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،2009، ص40.

[2] عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، النهضة العربية، مط الإخوة "الانتقاء للطباعة"، مصر، 1998، ص3.

[3] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

يمكن توضيح الأداء من منظور الكفاءة والفعالية من خلال الشكل التالي:

الشكل(3): الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية

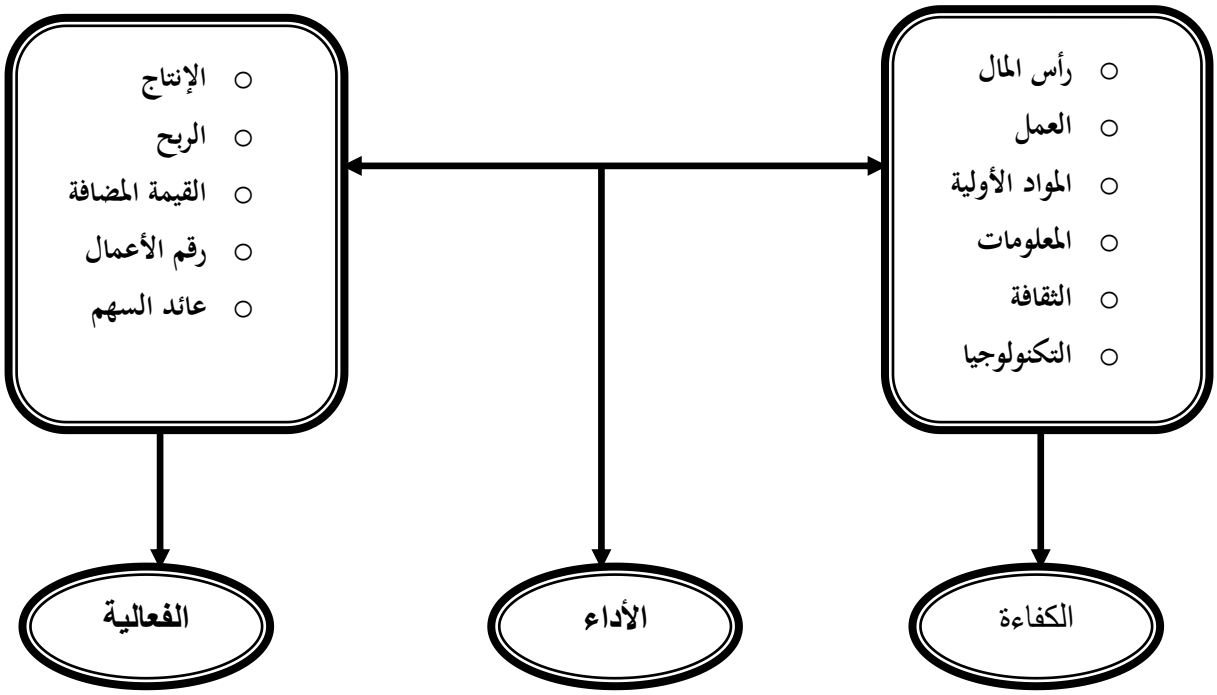

المصدر:عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية:مفهوم وتقييم** مجلة العلوم الإنسانية،العدد01، جامعة بسكرة، نوفمبر 2001، ص16

رابعا: أنواع الأداء: يمكن تقسيم الأداء إلى الأنواع الآتية:

1. **حسب معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي :

- **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسّسة في النتائج التي ساهمت فيها جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحدة في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسّسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر[1] .
- **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسّسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة، فمثل يمكن أن ينقسم

[1] عبد ماليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية:مفهوم وتقييم** مجلة العلوم الإنسانية،العدد01، جامعة بسكرة، نوفمبر 2001، ص87.

حسب المعيار الوظيفي إلى أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وغيرها من الوظائف[1].

2. **حسب معيار المصدر**: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين الأداء الداخلي والأداء الخارجي[2] :

- **الأداء الداخلي**: يسمى أيضاً أداء الوحدة أي أنه ينتج ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا مما يلي:
  - **الأداء البشري**: وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم موردا استراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسير مهاراتهم.
  - **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال.
  - **الأداء المالي**: ويكمن في فعالية تهيئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.
- **الأداء الخارجي**: هو الناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج التي تتحصل عليها المنظمة كارتفاع سعر البيع مثلا، وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، مما يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، وهذا مهم إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

3. **حسب معيار الطبيعة**: يمكن تصنيف الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي :

- **الأداء الاقتصادي**: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائض المالية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق.... الخ) وتدني استخدام مواردها (رأس المال، المواد الأولية، التكنولوجيا..... الخ
- **الأداء التكنولوجي**: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا[3].

---

[1] جلال الدين بوعطيط، رواق حمودي، **الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري محمود، قسنطينة، 2009، ص77.

[2] مريم أرفيس، **الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمة**، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6 جوان 2018،ص484.

[3] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2002 ص22.

- **الأداء السياسي**: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة لأهدافها السياسية التي قد تحصل بها على مزايا متنوعة.[1]
- **الأداء الاجتماعي**: يشير الأداء الاجتماعي إلى مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشّر على وفاء الأفراد لمؤسستهم، قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية، لذا يتضح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، أي لكل ماله صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (صراعات،أزمات... الخ).[2]

يمكن تلخيص أنواع الأداء في المخطط التالي:

الشكل(4):أنواع الأداء

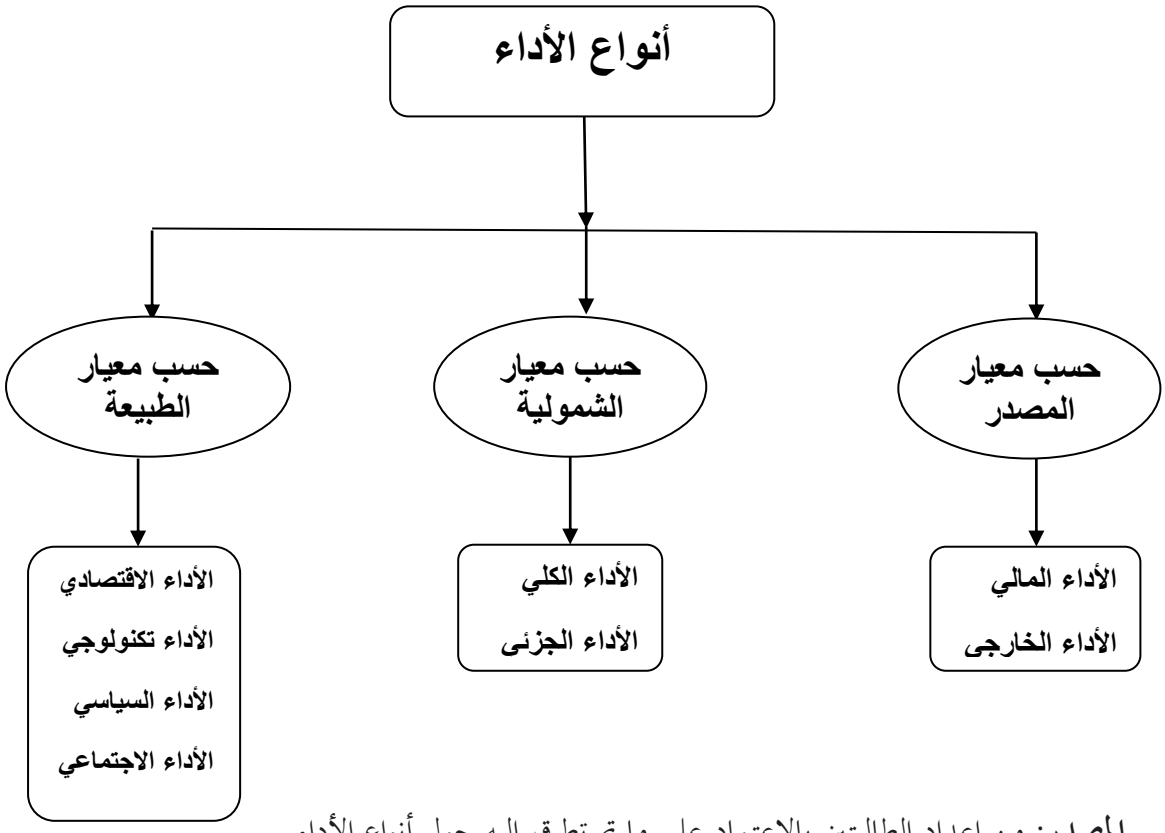

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم تطرق إليه حول أنواع الأداء.

[1] بكوش لطيفة، **مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة الدكتوراه، تخصص محاسبة و نظم المعلومات، جامعة محمد خيضر،بسكرة(الجزائر)،2017،ص16

[2] الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص219.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

يحظى موضوع الأداء المالي باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين لتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال مواردها بكفاءة وفعالية، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأداء المالي، أهميته، أهدافه وأخيرا العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء المالي

- "يعرف الأداء المالي على أنه: "تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة، وأنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة."[1]
- "كما يشير مفهوم الأداء المالي إلى "وصف لوضع المؤسسة الحالي، وتحديد دقيق لمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، ويعتبر كذلك في أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا ومثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة".[2]
- كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء وفحص المحاور التالية :
  - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مرودية الأموال الخاصة؛
  - العوامل المؤثرة في المر دودية المالية؛
  - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
  - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة[3].

-الأداء المالي هو" تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على القوائم المالية، كما ترتكز على تحقيق الأهداف المتعلقة بحاجات المساهمين".[4]

---

[1] ناظم حسين عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 134.

[2] علاء فرحات طالب، إيمان ستجان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011 ص68

[3] دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة 3، 2007،ص36

[4] كلاش مريم، بهلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة سوق أهراس، العدد 3 ، 27-04-2021، ص .441

- نستنتج من التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو عبارة عن وصف للوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستمرار وتمكنها من مجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات، ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين .وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح، والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة .

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقى الضوء على الجوانب التالية(تقييم ربحية المؤسسة، تقييم سيولة المؤسسة، تقييم تطور نشاط المؤسسة، تقييم مديونية المؤسسة، تقييم توزيعات المؤسسة، تقييم تطور حجم المؤسسة).

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، والغرض منها تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى امتداد المؤسسات على التمويل الخارجي والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزان ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.[1]

ثالثا: أهداف الأداء المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا معددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم

[1] د.محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2010، ص ص 46-47.

الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة ويمكن توضيح أهداف الأداء المالي في الأتي:[1]

- **التوازن المالي**: تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ومثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. ومنه يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة، رأس المال الخاص مضاف إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.
- **نمو المؤسسة**: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح استراتجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل.
- **الربحية والمردودية**: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة وتوليد الأرباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقيس هذا المتغيّر النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة.
- **التحكم في المخاطِر المالية**: مواجهة المخاطِر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة، ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية، وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية، مخاطر الإفلاس والعسر المالي، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار، وهي مخاطر أسعار الصرف والفائدة. ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة، حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى أضرار هامة على تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة.

---

[1] مبارك السلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص16.

-محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 45.

-الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006،ص41.

رابعا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي: تتمحور العوامل المؤثرة في الأداء المالي في:[1]

- **الهيكل التنظيمي**: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التكلفة الإداريّة أو ما يسمى بالوظائف الإداريّة وعدد المستويات الإداريّة أو ما يعرف بالتمايز الرأسي وكذلك التمايز الأفقي ويقصد به عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويظهر مدى تأثير الهيكل التنظيمي على الأداء المالي للمؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل إدارة الشركات اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.
- **المناخ التنظيمي**: ونقصد به الوضوح التنظيمي وكيفية اتخاذ القرارات وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أو تعني به إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرارات هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث تتجلى أهمية المناخ التنظيمي في ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإداريّة والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة عن الأداء والتعرف على مدى تضيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.
- **التكنولوجيا**: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرف المعتمد في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياط ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا لمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، حيث يجب على المؤسسة اختيار التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره، بهدف المواءمة بين التقنية والأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.
- **الحجم**: ونعني بالحجم تصنيف المؤسسات إلى صغيرة متوسطة وكبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة (إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية)، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسة،

[1] أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية–(دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز "معسكر")**، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة معسكر، العدد 1، 2020، ص326-327

حيث أن زيادة الحجم يجعل عمل الإدارة أكثر تعقيد وصعوبة ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات.

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي

يحتل موضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبرى في المؤسسات خاصة في الفترة الحالية، نظرا لما يشهده العالم من تغيرات مسارعة، كما تعد هذه العملية أساس لإعادة النظر بالأهداف التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي: هناك عدة تعاريف لعملية تقييم الأداء المالي، وسنحاول الاقتصار على البعض منها:

- "يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسّسة على أنه جميع العماليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المالية المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة، خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء مقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعاني معينه."[1]
- "كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية، أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر".[2]
- يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه: "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي لأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة"[3].

➢ نستنتج من التعريفات السابقة أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة هو عبارة عن عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز من خلال استخدام المؤشرات المالية لمعرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها.

---

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص38.

[2] بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة أعمال والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية، 2010-2011 ، ص 70.

[3] بن نذير نصر الدين، د. شملال أيوب، **تقييم مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**، ملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، 2017، ص3.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي: إن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:[1]

- قدره المؤسسة على تحقيق الأرباح كافيه وقادرة على تغطيه فوائد الأموال المقترضة؛
- كفاءة مؤسسه في استخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون اقل أو أكثر من اللازم؛
- الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيدة بتكاليف اقل ونوعية جيدة؛
- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنه بين الأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواصفات الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تساعدها مستقبلا؛
- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائيّ لكل مشروع.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي: لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أهمية كبيرة يمكن إدراجها في النقاط التالية:[2]

- إن أي مؤسسة تحتاج إلى إعداد نظام لتقييم أدائها، حتى تكتشف نقاط الضعف والقوة، وذلك بهدف قياس حال تقدم أو تخلف المؤسسة، ومنه نستنتج أن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة بالإضافة إلى محاولة زيادة حصتها السوقية؛
- إن أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة تهدف إلى تحقيق الربح أولا، فإنها تواجه التزام توجيه طاقات عناصرها لتحقيق كافة أهدافها المسطرة والمرجوة حتى تشبع دوافعها؛
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أداة رئيسية للقيام بوظيفة الرقابة داخل المؤسسة، وذلك من خلال تعديل وتصحيح الإستراتيجية بالإضافة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الكفاءة والفعالية، وكذا المؤسسة ضد أي قرار لا يخدم مصالحها وأهدافها.

رابعا: خطوات تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[3]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء شركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقياس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والرفع المالي والتوزيعات، بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

---

[1] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص38.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص47.

- دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف في الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن استخدام مؤشرات الأداء المالي لأغراض تقييم أداء المؤسسة، قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار لدرجة أنه لا يمكن الحكم على نشاط المؤسسة أو معرفة مدى تحقيق أهدافها دون استخدام هذه المؤشرات. بناء على هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تناول مؤشرات الأداء المالي وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى ماهية مؤشرات تقييم الأداء المالي، المطلب الثاني تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية، المطلب الثالث تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: ماهية المؤشرات تقييم الأداء المالي

أولا: ماهية المؤشرات

1) **تعريف المؤشرات:** يعرف على إنها عبارة عن" معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزءا من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد ومقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة".[1]

2) **خصائص المؤشرات:** لكي يكون معبر عن وضعية المؤسسة يجب أن يتميز بالخصائص التالية[2] :

- **معنوية المؤشر:** وهي المعلومات التي يقدمها المؤشر والتي تعكس بطريقة دقيقة الظاهرة التي ترغب في ملاحظتها؛
- **الوضوح:** يعني سهولة فهمه من طرف الجميع؛
- **سرعة الحصول على المؤشر:** وهذا من أجل القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب؛
- **الشمولية:** وتعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة.

3) **أنواع المؤشرات:** هناك العديد من المؤشرات تختلف حسب معيار المعتمد في التقييم، وسنحاول في مايلي تقديم مجموعة منها[3] :

- **المؤشرات الشخصية:** هي التي ترجع إلى تصورات الأفراد، فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية .

---

[1] السعيد بريش و نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد01،2011 ص31.

[2] هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3] هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياسي**، مرجع سابق، ص123

- **المؤشرات الموضوعية:** أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم.
- **المؤشرات النوعية:** هي مؤشرات يصعب قياسها مثل رضا العمال عن ظروف العمل.
- **المؤشرات الكمية:** فتشمل عملية قياسها وهي نوعين، المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات الغير نقدية(العينية).

4) **خطوات تصميم المؤشرات:** توجد عدة شروط يجب مراعاة توافرها في المؤشرات الجيدة من خلال استخدمها، يمكن الحكم على الأداء بطريقة كفئ وفعالة وهي كمايلي[1] :

- **الواقعية:** حيث لا تكون سهلة التحقيق بشكل لا يحث الأفراد على بذل المزيد من الجهد، ولا تكون مبالغا فيها بحيث يتعذر الوصول إليها، مما ينعكس في النهاية على معنويات الأفراد؛
- **الارتباط بالنشاط:** المؤشر الذي لا يرتبط بالنشاط هو مؤشر عديم القيمة؛
- **الدقة:** يجب أن يحدد المؤشر بدقة حتى لا يصبح عرضة لتأويل أو التفسير من قبل الأشخاص سواء الذين يتم تقييمهم أو القائمين على عمليات قياس وتقييم الأداء؛
- **المرونة:** عملية وضع المؤشرات لا تعني أن الإدارة يجب أن تلتزم بها مهما تغيرت الظروف، حيث يجب أن يتغير المؤشر كلما تغيرت الظروف؛
- **عدم المغالاة في عدد المؤشرات:** حيث أن ذلك قد يعقد العملية الرقابية، كما توجد خطورة عند إهمال استخدام بعض المؤشرات؛
- **الموثوقية:** يتعلق الثبات بالمقياس وليس بالأداء، لأن أداء الفرد يتغير أو يخضع لتقلبات؛
- **العملية:** لا بد من مراعاة سهولة استخدام المقياس ووضوحه والقصر النسبي للتوقيت وقلة الجهد التي تستغرقه عملية القياس.

ثانيا: أساسيات مؤشرات الأداء المالي

1) تعريف مؤشرات الأداء المالي

- يعرف مؤشرات الأداء المالي "بأنها النسبة مابين عنصرين، وهي يمكن أن تشمل معطيات إجمالية كالمخزون أو أي بند أخر في الميزانية، كما يمكن أن تشمل معطيات منجزة أكثر مثل رأس المال العامل، القيمة المضافة. وعلى أساس عنصر المقارنة، تعطي النسب معلومات لتمكن المحلل المالي من إعطاء قيمة لأي جانب من جوانب المؤسسة".[2].

---

[1] هلايلي اسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياسي**، مرجع سابق، 124-123

[2] Vizzavona Patrice, **Gestion Financier**, Berti Editions, Alger, 1993, P.51

- "عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط و الأخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا".[1]

2) **استخدامات المؤشرات الأداء المالي**: تتمثل هذه الاستخدامات في:[2]

- تلخيص وتقييم أداء النشاط الاقتصادي؛
- التعرف على الاتجاهات السائدة في السوق؛
- المساعدة في التنبؤ بحالة السوق في المستقبل؛
- توفير مرشد ودليل للمتعاملين بالسوق؛
- يوفر المؤشر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الانحرافات والاختلافات وتصحيحها؛
- تساعد المؤشرات المستثمرين على تقييم ومقارنة أداء الأسواق.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية

أولا: تعريف النسب المالية

- يعرفها الزبيدي بأنها "إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسط والأخر مقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية(قائمة المركز المالي و قائمة الدخل)، فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا و لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي و شكل الأداء في المؤسسة الأعمال، مما يستدعي ربط بعضها مع البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء"[3]

ثانيا: أهمية النسب المالية: تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:[4]

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات التجارية؛
- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف و القوة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات و إعداد الموازنات التقديرية؛
- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة و مستوى أدائها؛

---

[1] خنفر مؤيد راضي والمطارنة غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص127.

[2] أ. د. محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2009، ص 280-281

[3] توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي**، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، 2015، ص18.

[4] توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي**، مرجع سابق،ص19.

- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف مجوداتها لتحقيق الربحية.

ثالثا: أنواع النسب المالية: والتي تتكون من ما يلي:

1. **نسب السيولة:** يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس و تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، و يتم ذلك من خلال قياس القدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن دورة الاستغلال.[1]

- **نسبة السيولة العامة:** قدرة المؤسسة على توليد أرباح كافية في المستقبل للوفاء بجميع الالتزامات عند استحقاقها حيث تكون مقبولة بأكبر من 1.[2]

نسبة السيولة العامة=الأصول الجارية/الخصوم الجارية

- **نسبة السيولة السريعة:** فهي شبيهة بنسبة السيولة العامة إلا أنها تستبعد المخزون السلعي.

نسبة السيولة السريعة=[(مجموع الأصول المتداولة–المخزون السلعي)/مجموع الخصوم]

- **نسبة النقدية:** توضح هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية (عادة سنة واحدة)، وكلما كان معدل الدوران عاليا للنقدية فإن ذلك يعني الاستخدام المؤثر والفعال في إنجاز أنشطتها. إن المقارنات التاريخية للمؤسسة قد تعطي فكرة عن مدى استخدام النقد المتاح للمؤسسة خلال فترات زمنية محددة[3]:

نسبة النقد=خزينة الأصول/الخصوم الجارية

2. **نسبة النشاط:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال مواردها المالية، كما تقيس كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات وبالتالي تحقيق اكبر حجم ممكن من المبيعات و من أهمها ما يلي:[4]

---

[1] د/بورديمة سعيدة، **التسيير المالي**، مطبوعة دروس، جامعة 08ماي1945، قالمة،2015،ص36

[2] سعد صادق بحيري، **إدارة التوازن الأداء**، دار النشر الثقافة، الإسكندرية،2004،ص295

[3] د. خالد وهيب الراوي، د. يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، 2000،ص63

[4] بن خروف جليلة،**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة الماجيستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،2009، ص86

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على استخدام أصولها و الانتفاع بها بشكل كامل، كلما كان< 2 كان أفضل.

معدل دوران إجمالي الاصول =صافي المبيعات/إجمالي الأصول

- **معدل دوران الأصول الجارية:** يعبر عن الكفاءة أداء في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، وتنشا في حالة ارتفاعها أكثر من 3.5حسب المعيار الصناعي.

معدل دوران الأصول الجارية=صافي المبيعات/الأصول المتداولة

- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** يسمح بقياس معدل استثمار أموال المنشات في الأصول الثابتة، فزيادة المعدل تدل على شدة استغلال المنشاة لأصولها ثابتة، وانخفاضه يدل على وجود زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الأصول الثابتة، حيث يجب معدل المتوسط في الصناعة 5مرات.

معدل دوران الأصول غير الجارية=صافي المبيعات/الأصول الثابتة

3. **نسب المديونية:** تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي(الأموال الخاصة)من أهمها:[1]

- **نسبة الاستقلالية المالية:** يعتمد على مدى قدرة المؤسسة على التمويل الداخلي و مدى قدرتهم على حصول على القروض من خلال الموافقة أو رفض من ال والتي تنحصر بين (1و2).

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الخصوم

- **نسبة القدرة على السداد:** تقيس قدرة المؤسسة على سداد ديونها ويستحسن أن تكون اكبر من 0.5 لضمان ديون الغير.

نسبة القدرة على السداد=مجموع الأصول/مجموع الديون

[1] بنية حيزية، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطويل عملية تقييم الأداء المالي**،مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد التطبيقي، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2017، ص70

– عادل نايف،حالد المطيري،مرجع سبق ذكره،ص23

4. **نسب المردودية:** هي ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال واستثمارها، وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرت هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة .قسم المحللون الاقتصاديون المردودية إلى ثلاث أقسام هي[1] :

- **المردودية الاستغلالية (التجارية):** هي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة والمعبر عنها بالنسبة للمبيعات كما تعرف أيضا أنها معدل الربحية حيث يوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة الواحدة .وهي تحسب كالتالي :

المردودية التجارية=الفائض الإجمالي للاستغلال /رقم الأعمال خارج الرسم

- **المردودية الاقتصادية:** وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها وتستخدم لقياس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، فمن أجل أن تحافظ المؤسسة على بقائها في نشاط معين عليها أن تكون فعالية تقنيا، بمعنى أن تكون كمية المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة توافق مع مفهوم تقني وهو الإنتاجية .تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية =نتيجة العملياتية /مجموع الأصول

- **المردودية المالية:** وهي المردودية من جهة نظر الموارد المالية الخاصة بصاحب المؤسسة، وتعتبر المردودية المالية بمثابة الأموال الخاصة على تحقيق الأرباح الصافية .تحسب كالتالي :

المردودية المالية =نتيجة الدورة الصافية /الأموال الخاصة

5. **نسب الرفع المالي:** يقصد بالرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الديون، ولذلك نجد هذه المؤشرات دلالة على الأجل الطويل، وبالتالي قد تعجز المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة المالية، لكن يكمن عيبها خاصة في إفراط المؤسسة على استعمال الرافعة المالية، ما ينتج عنه وقوع المؤسسة أمام ملاءة غير حقيقية لها، ومن أهم النسب المشكلة لها نجد[2] :

---

[1] د/يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2012،ص103-104
- د/بورديمة سعيدة، **التسيير المالي**، مرجع سابق، ص39-40

[2] بن مالك عمار، **المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء** ،دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010،شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسن++طينة 2010-2011،ص 44 45.

إجمالي الإلتزامات إلى الأصول =إجمالي الإلتزامات /إجمالي الأصول

إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية =إجمالي الالتزامات /إجمالي حقوق الملكية

معدل تغطية الفوائد =صافي الربح قبل الفوائد والضرائب /مصروف الفوائد

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل =القروض طويلة الأجل /رأس المال العامل

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمقصود منه هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي والتوفيق في نفس الوقت بين استحقاقي الخصوم و سيولة الأصول.

أولا: تعريف التوازن المالي

"يعرف على انه وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، و ذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية لأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب".[1]

ثانيا: أهمية التوازن المالي

تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بين السيولة والربحية (المردودية) وأن تحافظ على التوازن المالي باستمرار، حيث أن المؤسسة بصفة عامة يجب أن تتوفر لديها سيولة كبيرة للقيام بمصاريفها من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تعمل جاهدة على تحقيق مردودية عالية اعتمادا على استثمار أكبر قدر ممكن من أموالها،كما أن أي مؤسسة تتجنب قدر الإمكان لتمويل استثماراتها اعتمادا على الديون القصيرة الأجل تجنبا لأخطار عدم القدرة على سداد الديون في مواعدها وبالتالي تكمن أهمية التوازن المالي في : [2]

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**،الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع،2011،ص88

[2] د/يوسف حسن يوسف، مرجع سابق،ص64

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها؛
- تقدير العائد من فرص الاستثمار المتاحة؛
- كما يستعمل فرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية من حيث مجالات حسنت استعمالها؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

ثالثا: أنواع التوازن المالي

1. **رأس المال العامل**: هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:[1]

من اعلي الميزانية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة–الأصول الثابتة

من أسفل ميزانية:

رأس المال العامل=الأصول المتداولة–الديون القصيرة الأجل.

و من خلال هذه العلاقات نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:

–رأس مال العامل موجب: في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة و يبقى للمؤسسة هامش أمان لتمول به جزء من الأصول المتداولة.

–رأس مال العامل معدوم: المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير أمنة إذا تم تضييعها.

–رأس مال عامل سالب: هذه الحالة غير جيدة للمؤسسة لأنها تمول جزء فقط من أصولها الثابتة بأموال دائمة.

هناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل وتشمل[1]:

[1] Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es-Salam edtition, alger ,2001,p.78

- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الممولة من الأصول الثابتة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة–أصول ثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص =الأصول المتداولة–مجموع الديون

- **رأس المال الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكيف بها نشاط استغلال المؤسسة وهو يدور في مدة سنة أو أقل، ويشمل مجموع الأصول المتداولة أي :

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول–الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل الخارجي:** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الخارجي =رأس المال العامل الإجمالي–رأس المال العامل

رأس المال العامل الخارجي=مجموع الخصوم–الأموال الخاصة

2. **احتياجات رأس المال العامل:** تعرف على أنها رأس مال العامل الأمثل:[2]

[1] مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء** ،دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2011 ،ص111.

[2] زغيب فتيحة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص52

أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد القصيرة الأجل.وتحسب وفق المعادلة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة–مجموع الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفيات الصرفية

أو

احتياجات رأس المال العامل=(مجموع الأصول المتداولة–قيم جاهزة)–(مجموع الديون قصيرة الأجل– سلفت مصرفية)

3. **الخزينة:** وهي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال و يحسب بطريقتين:[1]

الخزينة=رأس المال العامل–احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة =قيم جاهزة–سلفيات مصرفي

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:[2]

- **الخزينة الموجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، فعملية تجميد الأموال ليست في صالحهم لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**،ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص51

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**،مرجع سابق، ص51

- **الخزينة السالبة:** نجد أن احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجا إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.
- **الخزينة الصفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس مال العامل و هي وضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية صورتها في بيئة أعمالها، ولتحسين صورتها وجب على المؤسسة الاقتصادية دوما العمل على تحسين أدائها المالي والقيام بعملية تقييمه من حين إلى آخر، ولكي ينجح في ذلك يجب أن تستند إلى قاعدة من المعلومات والبيانات التي تستلزمها عملية تقييم الأداء المالي بناء على ما تم التطرق إليه قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب حيث المطلب الأول دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي، المطلب الثاني دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المطلب الثالث دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتوصل معلومات ذات الجودة تساعد في تحليل وضعية مؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة، وهذا ما يجعلها ذات أهمية، تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات خاصة القرارات المالية سواء كانت تشغيلية، استثمارية، وتمويلية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية من ثم تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني أو نظام محاسبي الجديد، وإن هذا التقييم لا يتم فقط للوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلافات ومحاولة تحسينها، اعتمادا على المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية كلما كان استغلال هذه المعلومات بفعالية في التقييم والتنبؤ زادت أهميتها وساعدت الإدارة على الرفع من أدائها.

يساعد التحليل المالي المؤسسة على تحليل نتائجها وتقييم أدائها بالإضافة إلى المساعدة على التخطيط السليم، فتحليل الميزانية يساهم في تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير وذلك عند تحليل سيولتها، إذ أنه يمكن قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، كما توفر الميزانية معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة والتعرف على مختلف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل أصولها، يساهم جدول حسابات النتائج في توفير معلومات حول ربحية المؤسسة وقدرتها على توليد الأرباح فضلا عن توفير المعلومات حول كيفية تشكيل النتيجة. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من قائمة التغير في الأموال الخاصة والملاحق ومختلف التقارير الأخرى حتى تتمكن المؤسسة من التقييم الفعال لأدائها المالي واستخلاص المؤشّرات المالية التي تعطي

صورة جيدة عن وضعية المؤسسة لابد من الاعتماد على مختلف القوائم المالية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي لضمان تقييم الموضوعي.[1]

المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات

إن الهدف الأساسي من أي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالمضمون وبالتكلفة المناسبة وللشخص المناسب، كما تعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات على مستوى أي مؤسسة اقتصادية، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة هو إنتاج معلومات صحيحة، محايدة مفهومة وواضحة من شأنها أن تساعد في اتخاذ قرارات التقييم والتطوير حيث تكون لها القدرة على التأثير على القرارات الأخرى المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

الهدف الأساسي من نظم المعلومات المحاسبي هو خدمة عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى الدور الذي يمكن أن يساهم به نظام المعلومات المحاسبي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار:[2]

- **دور نظام المعلومات المحاسبية في حل المشكلة:** يساهم نظام المعلومات المحاسبي مساهمة بسيطة في حل المشكلة ويكون هذا معلل لسببين:

-ينتج نظام المعلومات المحاسبي بعض المعلومات كمخرجات في صورة تقارير محاسبية نمطية وتكون هذه التقارير مرتفعة القيمة بصفة خاصة في مجال التمويل للمؤسسة وعلى مستويات الإدارة العليا.

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي الكثير من المدخلات لنظم الفرعية لنظام المعلومات المعتمد على الحاسب خاصة نظام المعلومات الإدارية ونظم دعم القرار، كما يوفر مدخلات بصورة أقل لنظم المعتمدة على المعرفة أيضا.

- **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحديد البدائل:** يفترض أثناء مرحلة تحديد البدائل (التصميم) توافر البيانات اللازمة لإجراء المزيد من التحليل، وبالتالي فان المتوقع أن يشمل نظام المعلومات الذي يساند هذه المرحلة على نماذج التخطيط والتنبؤ ومن ثم فإن نظم دعم القرار، يمكن أن يوفر العديد من النماذج الرياضة والكمية التي تساعد في التعرف على بدائل الحلول المختلفة وتقييمها.

---

[1] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن**، بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة، الجزائر2010-2011، ص 82-83.

-مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال خلال 2010-2014**،مرجع سبق ذكره،ص 53.

[2] هلايلي إسلام ، **مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص386-387

- **دور نظام المعلومات المحاسبي في مرحلة الاختبار**: يمكن أن يساهل هذا النظام في هذه المرحلة (مرحلة الاختبار) عن طريق إجراء عمليات التقييم الكمي للبدائل وأيضا من خلال إجراء تحليل الحساسية وتقديم الإجابات السليمة بشأن أسئلة ماذا لو ؟ ومن ثم يمكن تحديد البديل لحل المشكلة.
- **دور نظام المعلومات المحاسبي في مرحلة تطبيق القرار ومتابعته**: في هذه المرحلة يتم تنفيذ القرار والذي يتطلب إقناع للأطراف المشاركة وتلك التي سوف تقوم بالتنفيذ فإن الأمر يحتاج إلى عمليات اتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار، ومن ثم يمكن استخدام هذا النظام في إجراء هذه الاتصالات من خلال شبكات الحاسب الآلي.

تبرز الأهمية من خلال مايلي:[1]

- إن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة الجودة في المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين أفضل البدائل، أي أن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات؛
- إن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة لأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من قرار أكبر ما يمكن، كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضا في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين وتنمية إدراكه وزيادة فعالية صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختبار الجيد من البدائل المتاحة، وبالتالي صدور قرار رشيد؛
- إن هناك اختلافا في المستويات الإدارية الثلاثة، ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازمة توفرها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لتلبية احتياجات الإدارة في كل مستوى؛
- الاهتمام بتوجيه البحوث المحاسبية نحو الجوانب السلوكية المتعلقة بالكشف عن تأثير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسبة على تصرفات متخذي القرارات. أي معرفة سلوكيات متخذي القرار حيال استخدام المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية، وكذلك السرعة المطلوبة في إعداد هذه التقارير وتسليمها في الوقت المناسب عند الطلب.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي

تقوم المؤسسات بتقييم أدائها المالي بالاعتماد وبشكل أساسي على القوائم المالية، وذلك باستخراج مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد على التعرف على المركز المالي للمؤسسة، واستخراج نقاط القوة والضعف وتحليلها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة والتي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة. إن القوائم المالية تعتبر مصدر

[1] كحول صورية، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلد العلوم الانسانية، العدد49، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2017، ص476

هام ورئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الأطراف المستخدمة لها سواء الداخلين أو الخارجيين، إلا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تأثر على فائدتها لذا وجب على هؤلاء المستخدمين أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها، ومن أهم هذه المحددات نذكر:[1]

- **اقتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ افتراض ثبات وحدة النقد ألا أنه في الحقيقة نجدها متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار على القوائم.
- **التسجيل التاريخي:** توحيد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل الأحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.
- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:** إن الإدارة قادرة على التأثير في محتوى القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة الفترات المالية ويمكن ذلك من خلال صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل الفترة التي يتم إعداد القوائم عنها والذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار.
- **الحكم وتقدير الشخصي:** للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة، فإن الأمر يتطلب الانتظار كذالك المؤسسة، مع افتراضية تقسيم عبر الفترات المالية معينة، وعادة ما تكون سنة وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقت غير دائمة وتتطلب المزيد من التحكم والتقدير الشخصي.
- **البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:** لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل أحد أهم عوامل نجاحها وتطورها، وتعد الموارد البشرية أحد هذه العوامل لنجاح المؤسسة،كذلك نجد القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية وفق متطلبات المحاسبة ولهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة. إن هذه القيود والمحددات سالفة الذكر ينجر عنها أثار على جودة القوائم المالية، ومن أجل التغلب على هذه المحددات، تبذل المؤسسات المهنية في الوقت الحاضر جهودا مستمرة هدفها تحسين جودة القوائم المالية.
- **مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:** أثناء المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق والأساليب والبدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية والعملية والذي يختار بينهما ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي**، دراسة حالة مؤسسة الأنابيب غرداية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسير، جامعة غرداية، الجزائر، 2012-2013،ص 113-114.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول الأداء من مفاهيم ومكونات و أهمية وأنواع، بعد ذلك إلى الأداء المالي الذي يعتبر العنصر الأساسي الذي يدور حول تسير المؤسسة، حيث يهدف إلى الحكم وإعطاء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة، ومعرفة كفاءة الإدارة واستغلال الموارد من خلال تقييم الأداء المالي، وفق الطرق المناسبة لمعرفة مختلف الأخطاء والاختلافات التي ممكن أن تحدث. تتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات مالية منها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والذي يستمد البيانات والمعلومات من نظام المعلومات المحاسبي الذي كان أداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث

استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء

المالي لمطاحن مرمورة (هيليوبولس)

تمهيد:

في القسم النظري من هذه الدراسة تطرقنا إلى فصلين تناولنا فيهما مختلف المفاهيم النظرية التي تخص نظام معلومات المحاسبي و تقييم الأداء المالي ليشمل الفصل الثالث استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة –هيليوبولس.

و بغية الإلمام بموضوع الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل الدراسة الميدانية التي اعتمدنا فيها على تحليل القوائم المالية

و من اجل الوصول إلى الهدف سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:مدخل عام لمطاحن مرمورة؛

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات الأداء المالي.

المبحث الأول :مدخل عام لمطاحن مرمورة (هليوبوليس)

سنحاول في هذا المبحث التعرف على المؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في مطاحن مرمورة–هليوبوليس– من خلال نشأتها و هيكلها التنظيمي، وأهدافها.

المطلب الأول:ماهية مؤسسة مطاحن مرمورة

أولا:نشأة المؤسسة

انبثق رياض قسنطينة سنة 1982في أول الأمر عن شركة سمباك (الشركة الوطنية لصناعة السميد ومشتقاته والكسكس) التي تحولت بعدها إلى شركة أسهم وتهيكلت سنة 1989،بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم 11 شركة فرعية مهمتها تحويل الحبوب، الإنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكسى، وتكعيب النخالة.ونذكر من هذه الشركات فيمايلي:

–المطاحن الكبرى لعوينات "تبسة "

–مطاحن الليطورال والحروش"سكيكدة "

–مطاحن بن هارون "ميلة "

–مطاحن مرمورة "قالمة "

هذه الأخيرة نشأت في 24 ديسمبر 1997،والتي نتجت عن الإجراءات التي قام بها مجمع السميد بقسنطينة، والمتمثلة في تقسيم وحداته في نهاية سنة 1997، حيث تضم وحدتين للإنتاج هما :

مطاحن بوشقوف والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 850 قنطار في اليوم .

مطاحن هيليوبوليس والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 قنطار في اليوم.

ثانيا: تعريف مؤسسة مطاحن مرمورة–هليوبوليس

سنقوم بتعريف مؤسسة وحدة مطاحن مرمورة بهليوبوليس، حسب أربعة عناصر: الموقع الجغرافي، رأسمالها، اليد العاملة، النشاط ومجال العمل. وهي موضحة كما يلي:

موقعها: تقع وحدة مطاحن مرمورة بدائرة هيليوبوليس في الجهة الشرقية، وبالضبط بلدية هيليوبوليس، بن بروق حسين على الطريق الوطني 21 تتربع الوحدة على مساحة 125000 متر مربع مقسمة على عدة هياكل منها الإدارة، ورشة الصيانة، ورشة الإنتاج، مركز التخزين

رأسمالها: مطاحن مرمورة هي شركة مساهمة ذات مال اجتماعي يقدر ب 135000000 دينار جزائري

اليد العاملة: تبلغ اليد العاملة 152عاملا موزعة حسب المهنة .

الجدول رقم (7) : تورزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية	العدد	‰
إطار مسير	01	1.52
إطار سامي	09	5.92
إطار متوسط	14	9.21
المهرة	43	28.29
التنفيذ	85	55.06
المجموع	152	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الجدول رقم (8): توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط

النشاط	العدد	‰
الإنتاج	85	55.92
الدعم التقني	26	17.11
الإدارة	41	26.97
المجموع	152	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

النشاط ومجال العمل: نشاط الوحدة يقتصر على تصنيع وتسويق السميد العادي والممتاز، وذلك باستخدام المادة الأولية الوحيدة وهي القمح الصلب، بالإضافة إلى الزوال (النخالة) والتي تعتبر كفضلات مباعة. أما مجال نشاطها فهو وطني، ولكن حاليا يقتصر في الغالب على الولايات: قالمة وسوق أهراس.

ثالثا: أهداف المؤسسة : تهدف مؤسسة مطاحن مرمورة كأي مؤسسة أخرى إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- توجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها وإتباع سياسة توزيع مناسبة؛
- التحكم في السوق بالمادة المنتجة من خلال الاهتمام بالتسويق؛
- عقلنة استعمال الموارد البشرية وإعادة التركيز على المهام الرئيسية؛
- التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتقليص من التكاليف؛
- استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل جيد للحصول على أكبر عائد وتقليل الاحتياجات المالية؛
- المحافظة على قدر كافي من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.

المطلب الثاني: الإطار والهيكل التنظيمي للمؤسسة والمتعاملين معها

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بالحديث عن أقسام المؤسسة كل قسم على حدا، وفي الأخير سنقوم بإعداد مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولا: الإطار التنظيمي للمؤسسة: تضم وحدة مطاحن مرومرة بقالمة الأقسام الأساسية :

1**–مديرية الوحدة** :وتشمل مايلي :

المدير: الذي يعتبر أعلى رتبة في الوحدة، حيث يقوم بمتابعة سير الوحدة يوميا، وكذا وضع القرارات ومراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر، بالإضافة إلى المصادقة على الوثائق التي تحول إليه بعد دراستها ومراجعتها.

الأمانة العامة: وهي الرابطة بين العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيع وتحرص على الاجتماعات الإدارية وتستقبل الاتصالات.

شكل رقم (5): تقسيم مديرية الوحدة

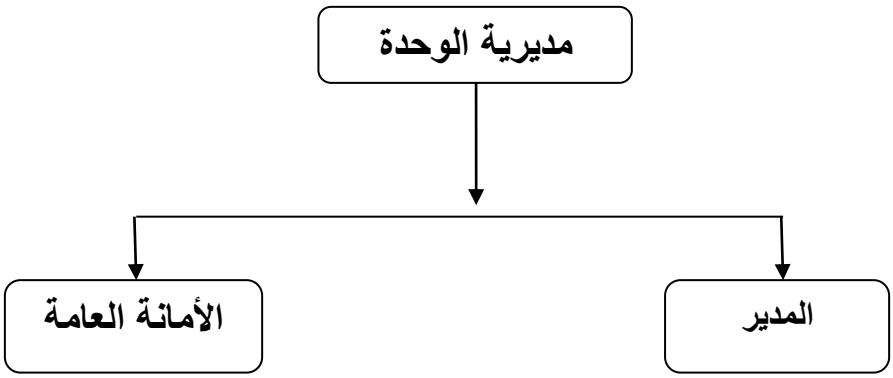

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

2–**مصلحة المستخدمين**: وتهتم بشؤون الموارد البشرية، كما تشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعاملين .

3–**مصلحة الوقاية والأمن**: هدفها الحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع، والبناية الكاملة، بالإضافة إلى توفير الحماية العاملين

4–**مصلحة التجارة**: تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج، كما تتلقى ملفات مختلف المصالح .

5–**مصلحة المحاسبة المالية**: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات المحاسبية والمالية ومراجعتها، كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وهي تنقسم إلى فرعين :

- **فرع المحاسبة العامة**: تقوم بتسجيل العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا و المتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات.
- **فرع الخزينة والمالية**: تعالج هذه المصلحة العمليات من خلال التسجيل في 14 يومية.

شكل رقم(6) تقسيم مصلحة المحاسبة و المالية

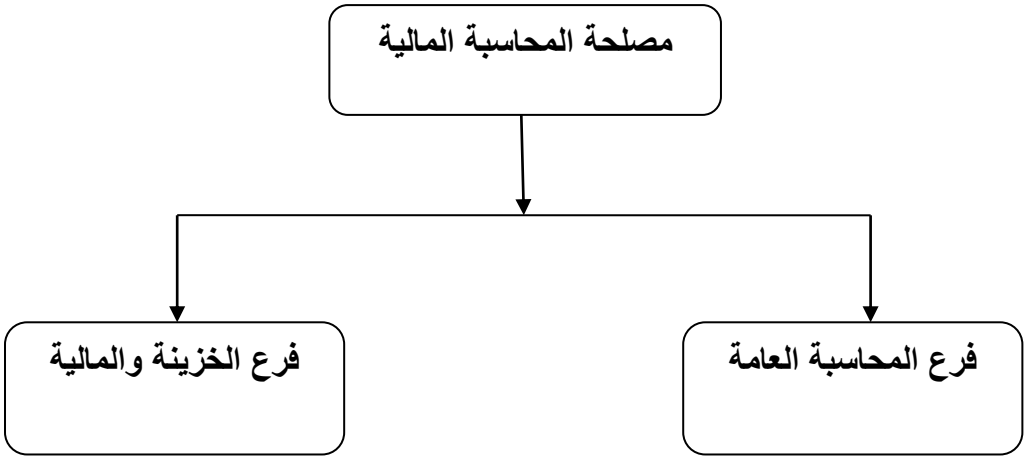

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

6–**مصلحة النقل**: تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع .

7– **مصلحة الإنتاج**: تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداءا من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وتصبح منتوجا تاما.

شكل رقم(7): تقسيم مصلحة الإنتاج

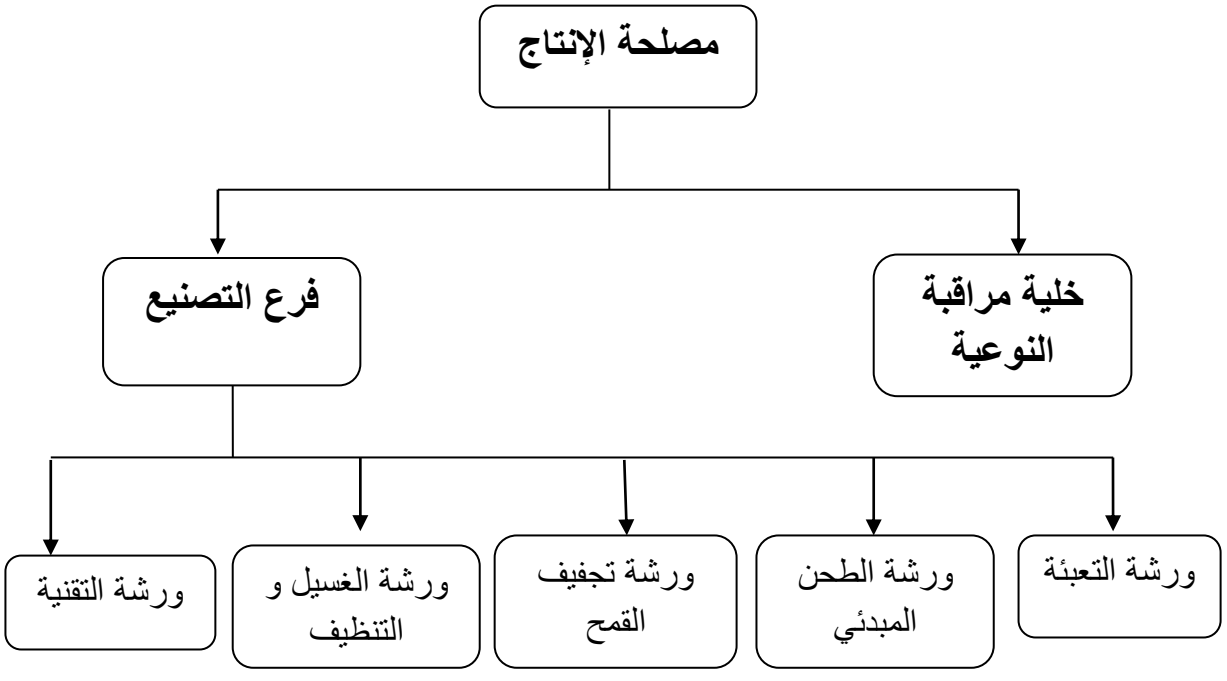

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

8– **مصلحة الصيانة:** فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به.

9– **مصلحة المشتريات والمخزونات** :ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات وارع المخزونات.

شكل رقم(8): تقسييم مصلحة المشتريات والمخزونات

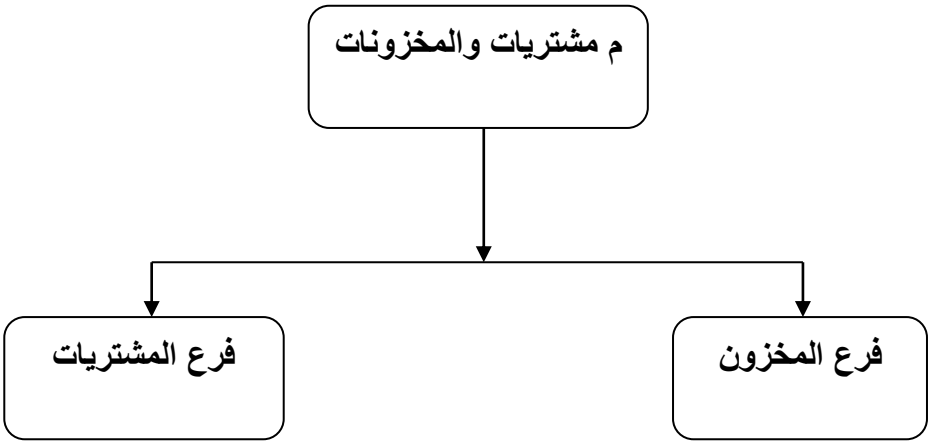

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل (9): يوضح الشكل التالي هيكل المؤسسة التنظيم

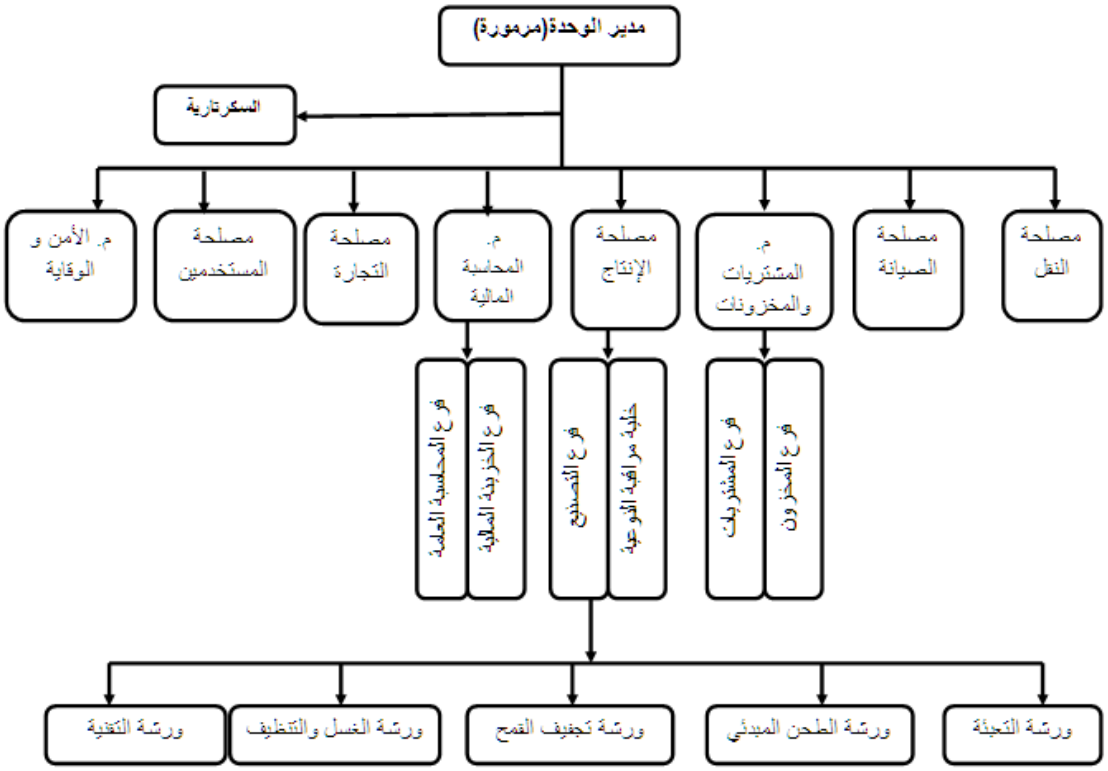

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

ثالثا: المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة

كل مؤسسة إنتاجية تتعامل مع نوعين من المؤسسات، يتمثل النوع الأول في الموردين والذين تتعامل معهم المؤسسة بهدف الحصول على المواد الأولية ومختلف التجهيزات التي تحتاجها في نشاطها، أما النوع الثاني فيتمثل في العملاء حيث تتعامل المؤسسة معهم بغرض توزيع منتجاتها، وتتعامل مؤسسة مطاحن مرمورة مع المؤسسات التالية:

الموردون: تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة بقالمة هي المورد الأساسي للمادة الأولية هي القمح الصلب .أما الموردون الآخرون فهم :المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بعنابة، الموردون المختصون في بيع قطع الغيار المتعلقة بالوحدات الإنتاجية، والموردون المختصون في الأدوات واللوازم .

العملاء: تجار الجملة، المستهلكين، مركز البيع بقالمة.

المبحث الثاني: تقييم القوائم المالية باستخدام مؤشرات الأداء المالي:

إن تقييم وتحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات الأداء المالي من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من أرباح أو الخسائر المؤسسة، مع متابعة القرارات الإدارية التي تساهم في إعداد تلك البيانات المالية لذلك سنقوم في هذا المبحث تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لمعرفة الوضعية المالية.

المطلب الأول:إعداد الميزانية المختصرة لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

انطلاقا من ميزانية المؤسسة سنقوم بإعداد ميزانية مختصرة لمطاحن مرمورة و التي نظهر كما يلي:

جدول رقم (9): جدول ميزانية المختصرة لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

	2018	‰	2019	‰	2020	‰
الأصول الغير الجارية	253077119.11	74.4	241350291.59	64.3	245325119.26	58.47
الأصول الجارية	87669595.33	25.6	134370109.22	35.7	173708798.81	41.53
قيم الاستغلال	26486723.27	7.8	39211323.88	10.4	29338051.29	7.04
قيم قابلة للتحقيق	24010855.41	6.9	20808384.09	5.6	18486907.4	5.37
قيم جاهزة	37172016.65	10.9	74350401.22	19.73	122063840.12	29.12
مجموع الأصول	340746714.44	100	375720400.81	100	419033918.07	100
الأموال الدائمة	316653291.12	92.94	349532369.32	93.06	391329519.98	93.32
الأموال الخاصة	146127651.81	42.94	177743550.89	47.2	363880280.99	86.87
ديون طويلة الأجل	170525639.31	50	171788818.43	45.6	24499238.99	6.44
ديون قصيرة الأجل	24093423.32	7.06	26188031.49	6.93	27704398.09	6.68
مجموع الخصوم	340746714.44	100	375720400.81	100	419033918.07	100

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الشكل رقم (10):التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018

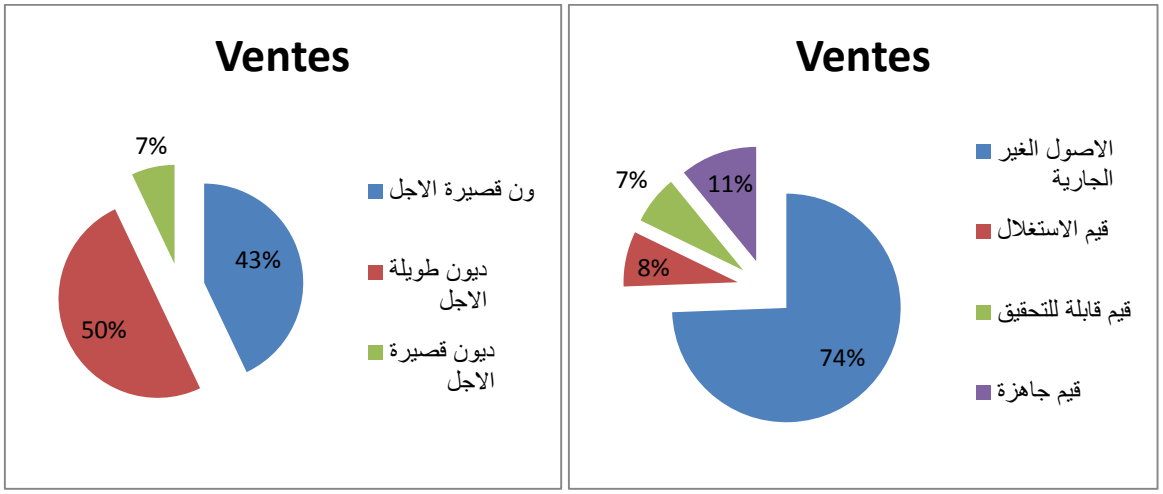

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (11):التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019

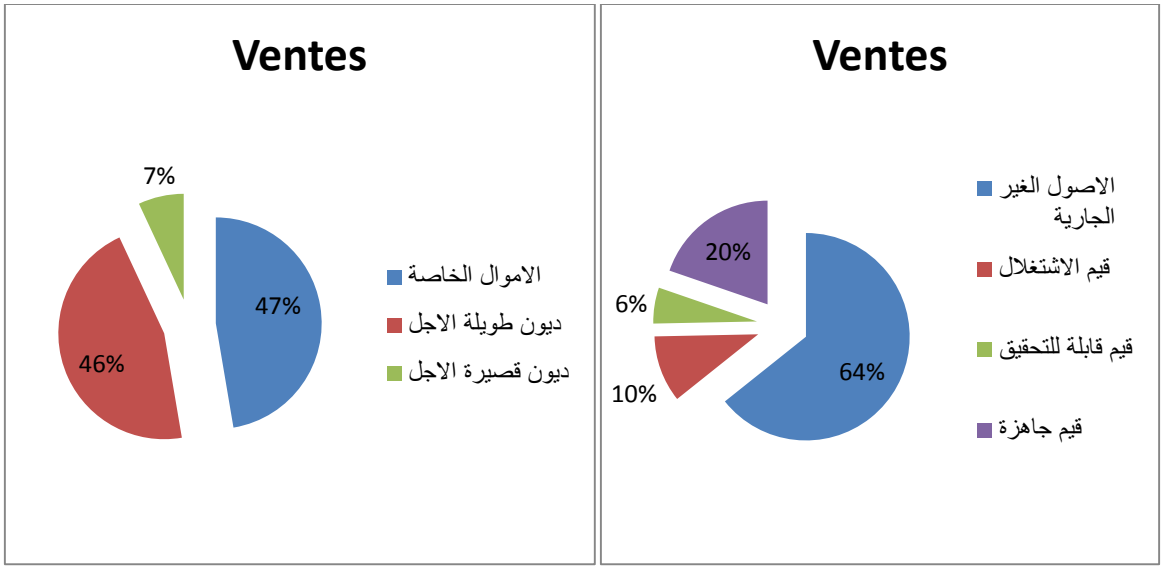

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (12):التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020

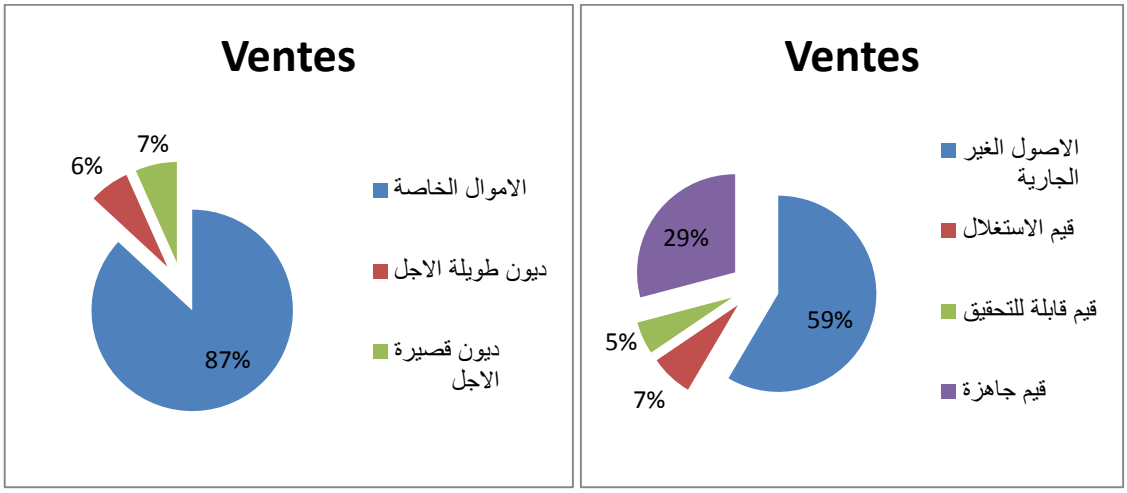

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للميزانية المختصرة لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020 ما يلي:

1. **جانب الأصول**

- **أصول الغير الجارية:** نلاحظ انخفاض في قيمة الأصول ثابتة حيث انخفضت في 2019 بنسبة 10.1% مقارنة بسنة 2018، لتعود تزداد بنسبة 5.8% خلال 2020.
- **أصول جارية:**نلاحظ زيادة في قيمة الأصول جارية بنسبة 10.1% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، لتعود هذه الزيادة إلى مخزونات و الزبائن، ثم نلاحظ انخفاض خلال سنة 2020بنسبة 5.83% مقارنة لسنة2019 و هذا راجع إلى انخفاض في المخزون.

2. **جانب الخصوم**

- **رؤوس الأموال الخاصة:**نلاحظ زيادة مستمرة في أموال خاصة خلال 3 سنوات وهذا راجع إلى زيادة نتيجة الصافية.
- **ديون طويلة الأجل:**نلاحظ انخفاض في قيمة ديون طويلة الأجل، حيث انخفضت في سنة 2019بنسبة4.4%مقارنة بسنة 2019 لتستمر في الانخفاض في سنة 2020 بنسبة39.16%
- **ديون قصيرة الأجل:**نلاحظ انخفاض في قيمة ديون قصيرة الأجل بنسبة 0.13 %خلال سنة 2019 مقارنة بنسبة 2018 لتستمر في الانخفاض خلال سنة 2020 بنسبة 0.25%

المطلب الثاني: تحليل قائمة الميزانية لمطاحن مرمورة باستخدام مؤشرات الأداء المالي

أولا:تحليل بمؤشرات التوازن المالي

1. رأس مال العامل:

- **رأس مال العامل الصافي:**

من أعلى ميزانية:

{رأس مال العامل الصافي= الأموال الدائمة–الأصول الغير الجارية }

جدول رقم (10): رأس العامل الصافي من اعلي ميزانية لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	316653291.12	349532369.32	391329519.98
الأصول الغير الجارية	253077119.11	241350291.59	245325119.26
رأس مال العامل الصافي	63576172.01	108182077.8	146004400.7

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من أسفلى الميزانية:

{ رأس مال العامل الصافي= الأصول الجارية–ديون قصيرة الأجل}

جدول رقم (11): رأس العامل الصافي من أسفلى ميزانية لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأصول الجارية	87669595.33	134370109.22	173708798.81
ديون قصيرة الأجل	24093423.32	26188031.49	27704398.09
رأس مال العامل الصافي	63576172.01	108182077.8	146004400.7

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: رأس المال العامل الصافي موجب هذا يعني أن المؤسسة قد حققت قاعدة توازن المالي الأدنى، والتي مفادها أن الأصول الغير جارية تمول بأموال الدائمة، أي بالخصوم الغير جارية وبالتالي المؤسسة حققت هامش أمان خلال تلك الفترة، حيث يمثل رأس المال العامل الصافي الذي بواسطته تمول جزء من الأصول الجارية.

- **رأس المال العامل الخاص:**

{ رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة–الأصول الغير الجارية }

الجدول رقم (12): جدول رأس المال العامل الخاص لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	146127651.81	177743550.89	363880280.99
الأصول الغير الجارية	253077119.11	241350291.59	245325119.26
رأس مال العامل الخاص	-106949467.3	-63606740.7	118555161.7

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: من خلال الجدول ملاحظة أن المؤسسة حققت رأس مال خاص سالب في 2018و2019 حيث أصبحت لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة، لكنها سرعان ما تداركت هذا النقص في سنة 2020،حيث حققت رأس مال عامل خاص موجب وبالتالي فالمؤسسة هنا استطاعت تمويل أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة وبالتالي لم تلجأ في هذه السنة للأموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة.

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

{ رأس المال العامل الأجنبي=ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل}

الجدول رقم (13): جدول رأس مال الأجنبي لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
ديون طويلة الأجل	170525639.31	171788818.43	24499238.99
ديون قصيرة الأجل	24093423.32	26188031.49	27704398.09
رأس مال الأجنبي	194619062.64	197976849.92	52203637.08

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي سجل ارتفاع مابين السنتين 2018-2019 و هذا يدل على أن المؤسسة لجئت إلى الاقتراض لتمويل استثماراتها أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض وهو مؤشر ايجابي على أن المؤسسة قامة بتخفيض قيمة ديونها.

- **رأس مال العامل الإجمالي:**

{ رأس مال العامل الإجمالي=مجموع الأصول–الأصول الثابتة }

الجدول رقم (14): جدول رأس مال العامل الإجمالي لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
مجموع الأصول	340746714.44	375720400.81	419033918.07
الأصول الثابتة	253077119.11	241350291.59	245325119.26
رأس مال العامل الإجمالي	87669595.33	134370109.22	173708798.81

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن رأس مال العامل الإجمالي في سنوات الدراسة ارتفع وهذا الارتفاع راجع إلى حصول المؤسسة على أموال من المدينين الآخرين وإلى زيادة الأموال في الخزينة وهو مؤشر ايجابي على تحصيل الديون.

2. احتياجات رأس مال العامل:

{احتياجات رأس المال العامل=(الأصول الجارية –قيم جاهزة)–ديون قصيرة الأجل}

الجدول رقم(15): جدول احتياجات رأس مال العامل لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأصول الجارية	87669595.33	134370109.22	173708798.81
قيم جاهزة	37172016.65	74350401.22	122063840.12
ديون قصيرة الأجل	24093423.32	26188031.49	27704398.09
احتياج رأس مال العامل	26404155.36	33831676.49	23940560.61

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ولكن هذا العجز يختلف من سنة لأخرى فمن 26404155.36 سنة 2018 ليرتفع أكثر بقيمة 33831676.49 سنة 2019 أما في سنة 2020 فانخفاض إلى 23940560.61 فوضعية المؤسسة لأبأس بيه لان رأس المال العامل الصافي يستطيع تغطيت هذا العجز وهذا ما يدل على أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3. الخزينة:

{ الخزينة=رأس المال العامل–احتياجات رأس مال العامل}

الجدول رقم (16): جدول الخزينة لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
رأس مال العامل	63576172.01	134370109.22	173708798.81
احتياجات رأس مال العامل	26404155.36	33831676.49	23940560.61
الخزينة	37172016.65	74350401.31	122063840.1

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة طيلة سنوات محل الدراسة وهذه الحالة تدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ماحقق للمؤسسة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، لكنها تواجه مشكلة ربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية ولكن مع كل ذلك المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي.

ثانيا:تحليل بمؤشرات النسب المالية

1. نسب السيولة:

- **نسبة السيولة العامة**

{ نسبة السيولة العامة= الأصول الجارية /الديون قصيرة الأجل}

الجدول رقم(17) : جدول نسبة السيولة العامة لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأصول الجارية	87669595.33	134370109.22	173708798.81
الديون قصيرة الأجل	24093423.32	26188031.49	27704398.09
نسبة السيولة العامة	3.638	5.130	6.270

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: من خلال الجدول نجد أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات الدراسة أكبر من 1، حيث بلغت 3.638سنة 2018ثم ارتفعت إلى 5.130 سنة 2019، وفي سنة 2020بلغت 6.270، وهي نسبة كبيرة جدا، ذلك يعني أن المؤسسة محل الدراسة تستطيع تسديد ديونها من جهة، والحصول على قروض جديدة من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهذا ما يشير إلى وجود رأس مال عامل موجب.

- **نسبة السيولة السريعة:**

{ نسبة السيولة السريعة=(الأصول الجارية–المخزون السلعي)/مجموع الخصوم }

الجدول رقم (18): نسبة السيولة السريعة لمطاحن مرمورة

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأصول الجارية	87669595.33	134370109.22	173708798.81
المخزون السلعي	26486723.27	39211323.88	29338051.29
مجموع الخصوم	340746714.44	375720400.81	419033918.07
نسبة السيولة السريعة	0.17	0.25	0.34

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنوات محل الدراسة كانت أقل من1 وهذا غير صالح للمؤسسة وتعني أن المؤسسة تمول المخزونات عن طريق الديون قصيرة الاجل.

- **نسبة السيولة النقدية:**

{ نسبة السيولة النقدية=خزينة الأصول/الديون قصيرة الأجل }

الجدول رقم (19): جدول النقدية لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
خزينة الأصول	37172016.65	74350401.22	122063840.12
الديون قصيرة الأجل	24093423.32	26188031.49	27704398.09
نسبة السيولة النقدية	1.542	2.839	4.405

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النقدية اكبر من 1 خلال سنوات الدراسة وهذا يعني مدى قدرتها على تغطية ديونها قصيرة الأجل بقيمها الجاهزة فالمؤسسة قادرة عل مواجهة صعوباتها .

2. نسب النشاط:

- **معدل دوران إجمالي الأصول**

{ معدل دوران إجمالي الأصول=صافي المبيعات/إجمالي الأصول}

جدول رقم (20) : جدول معدل الدوران إجمالي الأصول للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
صافي المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
إجمالي الأصول	340746714.44	375720400.81	419033918.07
معدل دوران إجمالي أصول	2.516	2.320	2.204

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن هذا المعدل خلال سنوات الدراسة كان أكبر من1ما يعني رقم الأعمال أكبر من متوسط إجمالي الأصول، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لزيادة نشاطها وارتفاع مبيعاتها.

- **معدل دوران الأصول الجارية:**

{ معدل دوران الأصول الجارية=صافي المبيعات/الأصول الجارية }

الجدول رقم (21): جدول معدل دوران الأصول الجارية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
صافي المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
الأصول الجارية	87669595.33	134370109.22	173708798.81
معدل دوران الأصول الجارية	9.779	6.489	5.317

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: يعبر عن كفاءة الأداء في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات حيث نلاحظ ارتفاع كبير في سنة 2018حيث وصل إلى 9.779 لتبدأ في التراجع في السنتين المواليتين ليصل إلى 5.31 ليدل هذا على تراجع كفاءة الأداء وقد يكون راجعا إلى سوء تسير المخزون.

- **معدل دوران الأصول الغير الجارية**

{ معدل دوران الأصول الغير الجارية=صافي المبيعات/الأصول الغير الجارية }

جدول رقم (22): جدول معدل دوران الأصول الغير الجارية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
صافي المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
الأصول الغير الجارية	253077119.11	241350291.59	245325119.26
معدل دوران الأصول الغير الجارية	3.387	3.612	3.764

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2018 يقدر هذا المعدل ب3.387 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 3.387دينار من المبيعات وقد ارتفعت ارتفاع طفيف في السنتين المواليتين، وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع مستمر، إلا أن هذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة استغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها إن كانت غير مستعملة.

3. نسب المديونية:

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

{ نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الخصوم }

جدول رقم (23):جدول نسبة الاستقلالية المالية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	146127651.81	177743550.89	363880280.99
مجموع الخصوم	340746714.44	375720400.81	419033918.07
نسبة الاستقلالية المالية	0.428	0.473	0.868

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في سنة 2018-2019 كانت منخفضة و هذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية أما في سنة 2020 نجد ان النسبة اكبر من النسبة المعيارية وهذا يدل على أن مؤسسة في تحسن ووضعيتها المالية جيدة و تتمتع باستقلالية مالية مقبولة وتعتمد في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة بالدرجة الأكبر.

- **نسبة القدرة على سداد :**

{ نسبة القدرة على سداد=مجموع الديون/مجموع الأصول }

جدول رقم(24):جدول نسبة القدرة على السداد للفترة2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
مجموع الديون	194619062.64	197976849.92	52203637.08
مجموع الأصول	340746714.44	375720400.81	419033918.07
نسبة القدرة على السداد	0.571	0.526	0.124

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة القدرة على السداد في سنة 2018-2019 كانت اكبر من نسبة المعيارية0.5 وهي نسبة مرتفعة فوضعية المؤسسة غير جيدة أما في سنة 2020 فكانت النسبة اصغر من النسبة المعيارية وهذا يجعل الدائنين في ارتياح اتجاه المؤسسة و المؤسسة في وضعية جيدة.

المطلب الثالث:تحليل جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة باستخدام مؤشرات الأداء المالي

أولا: تحليل جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

تظهر حسابات النتائج حسب الطبيعة لمطاحن مرمورة كما يلي:

جدول رقم (25): جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

البيان	2018	2019	2020
رقم الأعمال	857358589.92	871991887.36	923644664.85
مبيعات البضائع	4247336.27	5470208.93	6266426.33

مبيعات المنتج النهائي	852901253.65	866521678.43	917285738.52
مبيعات المنتجات داخل المجموعة	210000.00		92500.00
مبيعات المنتجات الأخرى			
خدمات أخرى	-2407749.00	1158808.72	-695217.20
التغيير في مخزون المنتجات النهائية			
إنتاج مجمد			
منح التشغيل			
تحويل بين الوحدات	4634453.76	2145544.36	656454.56
	-11005851.43	-70271607.39	-22655823.79
1–إنتاج التمارين	848579433.25	805024633.05	900950078.42
المشتريات المستهلكة	-716501281.37	-662215334	-722579567.72
–مشتريات مستهلكة مواد القمح	-664382880.00	-615351480	-677274000.00
–مشتريات أخرى	-52118401.37	-46863854	-45305567.72
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	-12063360.34	-10830845.65	-9886959.20
2–استهلاك السنة المالية	-728564641.71	-673046179.56	-732466526.92
3–القيمة المضافة للاستغلال	120014801.54	131978453.49	168483551.50
أعباء المستخدمين	-108215401.88	-109799730.68	-120269065.58
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	-3332944.83	-4056535.15	-6172938.14
4–الفائض الإجمالي من الاستغلال	8466454.83	18122187.66	42041547.78
المنتجات العملياتية الأخرى	17590249.06	8330031.53	20329312.78
الأعباء العملياتية الأخرى	-358376.16	-1723997.04	-3225899.08
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	-19551004.90	-17614813.38	-15292243.62
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	238775.74	8340509.88	-4963513.28
5–المنتجات العملياتية	6386098.57	15453918.65	38889204.58
المنتوجات المالية	-	-	-
الأعباء المالية	-	-	-
6–النتيجة المالية	-	-	-
7–النتيجة العادية قبل الضرائب	6386098.57	15453918.65	38889204.58
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة حول نتائج العادية			
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	867933.49	374525.68	796522.11

مجموع أعباء الأنشطة العادية	866408468.05	821695174.46	916315877.92
8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-859154435.99	-805866730.13	-876630151.23
العناصر غير العادية–المنتوجات	7254032.06	15828444.33	39685726.69
العناصر غير العادية–أعباء			
9–النتيجة غير العادية			
10–النتيجة الصافية للسنة المالية	7254032.06	15828444.33	39685726.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة ما يلي:

- نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة تحقق رقم أعمال متزايد خلال سنوات المدروسة. والقيمة المضافة أيضا في تزايد فمن 120014801.54 في سنة 2018 إلى 131978453.49 سنة 2019 إلى 168483551.50 سنة 2020 و هذا راجع إلى ارتفاع في رقم الأعمال مقارنة باستهلاك السنة المالية.
- نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال في تزايد مستمر فمن 8466454.83 سنة 2018 إلى 18122187.66 سنة 2019 الى42041547.78 سنة 2020 و هذا ناتج عن ارتفاع القيمة المضافة للاستغلال وانخفاض أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم.
- نلاحظ أن النتيجة العملياتية في ارتفاع مستمر فمن 6386098.57 سنة 2018 إلى 15453918.65 سنة 2019 إلى 38889204.58 سنة 2020 و هذا راجع لتحقيقها زيادة في إجمالي فائض الاستغلال.
- نلاحظ من خلال الجدول أن صافي نتيجة السنة المالية في ارتفاع فمن 7245032.06 سنة 2018 إلى 15828444.33 سنة 2019 إلى 39685726.69 سنة 2020 و هذا الارتفاع يدل على أن المؤسسة في حالة ربح .

ثانيا:تقييم المردودية لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020

تعتبر من أهم المؤشرات لقياس الأداء المالي و تتمثل مردودية مطاحن مرمورة فيمايلي:

1. المردودية الاقتصادية:

{ المردودية الاقتصادية=نتيجة العملياتية/مجموع الأصول}

جدول رقم(26): جدول المردودية الاقتصادية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
نتيجة العملياتية	6386098.57	15453918.65	38889204.58
مجموع الأصول	340746714.44	375720400.81	419033918.07
المردودية الاقتصادية	0.01	0.04	0.09

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في سنوات الدراسة منخفضة أي معناه مجموع الأصول للفائض النقدي معدومة بل وساهم في زيادة أعباء المؤسسة وهي وضعية حرجة يجب تداركها في اقرب وقت ممكن.

2. المردودية المالية:

{ المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة }

جدول رقم(27): جدول المردودية المالية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	7254032.06	15828444.33	39685726.69
الأموال الخاصة	146127651.81	177743550.89	363880280.99
المردودية المالية	0.04	0.08	0.10

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن المردودية المالية في سنوات الدراسة منخفضة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة إلى مخاطر.

3. المردودية التجارية:

{ المردودية التجارية=الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم أعمال}

جدول رقم(28): جدول المردودية التجارية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الفائض الاجمالي للاستغلال	8466454.83	18122187.66	42041547.78
رقم أعمال	857358589.92	871991887.36	923644644.85
المردودية التجارية	0.009	0.02	0.04

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية في سنوات الدراسة منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما سيؤدي بالمؤسسة إلى أن تكون ضعيفة الكفاءة.

- **اثر الرافعة المالية:**

{ اثر الرافعة المالية=المردودية المالية–المردودية الاقتصادية}

جدول رقم (29): جدول اثر الرافعة المالية للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
المردودية المالية	0.04	0.08	0.10
المردودية الاقتصادية	0.01	0.04	0.09
اثر الرافعة المالية	0.03	0.04	0.01

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الرافعة المالية السنوات الثلاث كانت موجبة، فهي تلعب دورا إيجابيا أي أن مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب في مردودية المؤسسة.

ثالثا: تقييم ربحية المبيعات لمطاحن مرمورة للفترة 2018–2020: تلك النسب الذي يجب على المؤسسة أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار تحصلت عليه من الإيرادات المبيعات، وتكون نسب ربحية مطاحن مرمورة كما يلي:

1. نسبة هامش القيمة المضافة

{نسبة هامش القيمة المضافة=القيمة المضافة/المبيعات}

جدول رقم (30): جدول نسبة هامش القيمة المضافة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
القيمة المضافة	120014801.54	131978453.49	168483551.50
المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
نسبة هامش القيمة المضافة	0.13	0.15	0.18

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن معدل هامش القيمة المضافة قدر 0.13 سنة 2018 و 0.15 سنة 2019 و 0.18 سنة 2020 و هذا يعني أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره على التوالي (0.13) ، (0.15) و (0.18) خلال ثلاث سنوات و هو في تزايد و هذا يدل على أن المؤسسة في تحسن.

2. نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال

{ نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال=الفائض الإجمالي للاستغلال/المبيعات }

جدول رقم(31): جدول نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
الفائض الإجمالي للاستغلال	8466454.83	18122187.66	42041547.78
المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال	0.01	0.02	0.04

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش فائض الإجمالي للاستغلال تمثل في سنة 2018 ب 0.01 و 0.02 في 2019 و 0.04 في 2020 معناه أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره (0.01) ، (0.02) و (0.04) بعد دفع كل من الأعباء و الضرائب .

3. نسبة هامش نتيجة الاستغلال:

{ نسبة هامش نتيجة الاستغلال=نتيجة الاستغلال/المبيعات }

جدول رقم(32): نسبة هامش نتيجة الاستغلال للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
نتيجة الاستغلال	6386098.57	15453918.65	38889204.58
المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	0.007	0.017	0.042

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش فائض نتيجة للاستغلال تمثل في سنة 2018 ب 0.007 و 0.017 في 2019 و 0.042 في 2020 معناه أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره (0.007) ، (0.017) و (0.042) بعد دفع كل من الأعباء و استبعاد مخصصات الاهتلاكات و المؤونات أما بالنسبة للنسب فهي في ارتفاع و هذا يدل على أن أداء المؤسسة في تحسن .

4. نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة

{نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة=نتيجة العادية قبل الضريبة/المبيعات}

جدول رقم (33): جدول نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة للفترة 2018–2020

البيان/السنة	2018	2019	2020
نتيجة العادية قبل الضريبة	6386098.57	15453918.65	38889204.58
المبيعات	857358589.92	871991887.36	923644644.85
نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة	0.007	0.017	0.042

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة تمثلت في سنة 2018 ب 0.01 و 0.02 في 2019 و 0.04 في 2020 معناه أن كل دينار من رقم أعمال يحقق هامش قدره (0.01) ، (0.02) و (0.04) ويعود ذلك إلى الارتفاع نتيجة الاستغلال.

خلاصة

ففي هذا الفصل قمنا بمحاولة تجسيد أهم ما تطرقنا إليه في الفصلين النظريين من خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة خلال الفترة 2018-2020 بتحليل القوائم المالية لها عن طريق استخدام مؤشرات الأداء المالي.

فمن التحليل المالي استنتجنا أن رأس المال العامل و احتياجات رأس مال العامل ذو قيمة موجبة و من هذا تحصلنا على الخزينة موجبة و هذا معناه وجود هامش أمان للمؤسسة، أما بالنسبة لجدول حسابات النتائج فكانت النتيجة الصافية موجبة و هذا يعني أن المؤسسة في حالة ربح.

الخاتمة العامة

الخاتمة

لقد أدى التطور التكنولوجي وتزايد التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية إلى ضرورة التعامل بنظام معلومات المحاسبي الذي يعد على انه نظام مسؤول عن التقارير المالية الخاصة بأطراف العمل سواء الخارجية أو الداخلية، والذي صممما لدعم جميع وظائف وأنشطة المحاسبة بما في ذلك إعداد التقارير المالية التي تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بهدف تحسين الأداء المالي.

وتعد عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الاقتصادية، واتخاذ مختلف القرارات التي من شئنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وبفعالية، انطلاقا من الجانب المالي في المؤسسة الذي يتميز بأهمية كبيرة وذلك لما له من تأثير على مستقبل المؤسسة و استمرار نشاطها.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع ومعالجة وتحليل وتوصيل فيما يخص المعلومة المالية إلى الأطراف المعنية لاتخاذ قرارات. كذلك من خلال الدراسة توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من مدخلات ومعالجة، ومخرجات وحتى تتميز المعلومات المحاسبية لابد أن تكون المدخلات فعالة، وكذا عمليات المعالجة التي لها دور كبير في الحصول على المعلومات المحاسبية ملائمة وموضوعية وهذا **ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**.
- **الفرضية الثانية:** يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بواسطة مؤشرات الأداء المالي، باعتبارها أداة جيدة وفعالة في تقييم الأداء المالي، إذ لا يمكن الاستغناء عنها من خلال البحث توصلنا إلى أن من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي، نجد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لأنها توضح لنا نقاط القوة والضعف وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثانية**.
- **الفرضية الثالثة:** فهي تخص واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة مطاحن مرمورة، نجد المؤسسة تعمل على إنتاج معلومات محاسبية تساعد على تحسين الأداء المالي لها، فنجد أن المؤسسة تعمل على إنتاج القوائم المالية واستخدامها في تقييم الأداء المالي، وتصحيح مختلف الاختلالات وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثالثة**.

نتائج الدراسة النظرية: من خلال الفصلين النظريين توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر جزء من نظام المعلومات الإداري الذي يقوم بجمع و تخزين ومعالجة البيانات المحاسبية الذي توفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من اجل الوصول إلى الأهداف؛
- إن كفاءة مخرجات نظام معلومات المحاسبي تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة؛
- يعد نظام المعلومات المحاسبي نظام مسؤول عن التقارير المالية التي تبين وضعية المؤسسة؛
- إن تقييم الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي ؛
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ؛
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات تقييم الأداء من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة يوفر للإدارة المعلومات الملائمة لتقييم الأداء المالي لها واتخاذ القرارات المناسبة.

نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مطاحن مرمورة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات و من أهمها:

- مطاحن مرمورة تمتلك هامش أمان يمكنها من تمويل احتياجات الدورة؛
- من خلال تقييم وضعية المؤسسة تبين أن خزينة المؤسسة موجبة هذا ما يدل على أن مطاحن مرمورة اتخذت إستراتيجية مثبتة لتحسين الوضعية المالية من اجل الوصول لأهدافها؛
- من خلال التحليل المالي كانت النتيجة الصافية موجبة و هذا يعني أن المؤسسة في حالة ربح.

التوصيات:

- يجب إعطاء قدر كبير من الاهتمام من قبل المؤسسات بنظام المعلومات المحاسبي؛
- يجب التوعية على أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي؛
- العمل على تحسين برامج الآلي من اجل كشف الأخطاء قبل وقوعها.

أفاق البحث: في ختام هذه الدراسة تبين لنا هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث:

- اثر استخدام نظام معلومات المحاسبي الالكتروني في تحسين الأداء المالي؛
- دراسة مقارنة بين المؤسسات الأجنبية في تطبيق نظام معلومات المحاسبي و المؤسسات الجزائرية؛
- أهمية نظام معلومات المحاسبي في تحسين إدارة الجودة الشاملة.

قائمة المراجع

أولا:المراجع بالغة العربية

I. الكتب

1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسير المالي، الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006

2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011

3) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000

4) أحمد الخطيب و خالد زيغان، إدارة المعرفة و نظم المعلومات، دار جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2009

5) احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

6) احمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط1، عمان، 2007

7) اسعد محمد علي الوهاب، التقنيات المحسوبة في تدقيق البيانات، دار اليازوري، عمان ،2011

8) أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994

9) أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات، دار البداية، الأردن، ط1، 2010

10) ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية ،دار الجامعي،2008

11) جمال عبد الله محمد، نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار المعتز، 2015.

12) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوادي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011

13) حيدر شاكر البرزنجي، تكنولوجيا المعلومات في المنظمات المعاصرة منظورة، مطبع ابن العربي،2014

14) خالد قاشي، مدخل نظم المعلومات، دار اليازوري، عمان(الأردن)، 2018

15) خالد وهيب الراوي، د. يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2000

16) خنفر مؤيد راضي والمطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم الماليية: مدخل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2006

17) زغيب فتيحة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011

18) زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة، عمان، 2011

19) سعد صادق بحيري، إدارة التوازن الأداء، دار النشر الثقافة، الإسكندرية،2004

20) سيد عبد المقصود دبيان، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2002

21) طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،أسس الإعداد و العرض و التحليل،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002

22) طلال محمد علي الجحاوي، نظام المعلومات المحاسبية و فاعليتها في ظل الدور الاستراتيجي، دار البازوري،2013

23) طاهر محسن منصور الغالبي، أ/وائل محمد صبحي إدريس، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،2009

24) علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011

25) عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، النهضة العربية، مط الإخوة "الانتقاء للطباعة"، مصر، 1998

26) عبد محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات، دار الثقافة، ط5، عمان(الأردن)، 2012

27) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، ط2، 2006

28) عبد الرزاق محمد قاسم،نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية،دار الثقافة و الدار العلمية للنشر و التوزيع ،ط1،2003،عمان

29) عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة(مصر)، 2003

30) عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط،2011

31) عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات: ماهيتها و مكوناتها، دار الثقافة، عمان(الأردن)، 2004،

32) فريد فهمي زيارة، مقدمة في تحليل و تصميم النظم، دار اليازوري، عمان، 2010

33) كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007

34) كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية،دار الجامعية،2003

35) مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015

36) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010

37) مبارك السلوس، التسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

38) مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
39) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009
40) معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002
41) محمد يوسف الحنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2001
42) محمد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009
43) محمد عباس بدوي و عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، ج1، الإسكندرية، 2009
44) مراد حافظ حمدان، دور عوامل النجاح الحرجة لذكاء الأعمال في تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمات، دار الابتكار، عمان، 2018
45) ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
46) ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988
47) نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها، ط1، دار صفاء، عمان، 2008
48) وليد محمد ألشباني،مبادئ المحاسبية و التقرير المالي، العبكيان للنشر،الرياض،2014
49) يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2012
50) يوسف مجدلاوي، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، ط1، عمان(الأردن)،2013
51) ياسر صادق وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2007
52) يحي احمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الدولية، أتراك النشر و التوزيع، مصر، 2003

II. مذكرات والاطروحات:

53) بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، مذكرة دكتوراه،تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014
54) بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة أعمال والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة المدية، 2011

55) بن خروف جليلة،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة الماجيستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،2009

56) بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطويل عملية تقييم الأداء المالي،مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد التطبيقي، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2017

57) بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن، بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة، الجزائر2010-2011

58) بن مالك عمار، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010،شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010-2011

59) بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية،مذكرة الدكتوراه، تخصص محاسبة و نظم المعلومات، جامعة محمد خيضر،بسكرة(الجزائر)،2017

60) توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، 2015

61) حسان بوبعاية، فعالية نظم المعلومات الإستراتيجية في ترشيد القرارات، مذكرة دكتوراه تخصص علوم تجارية، جامعة مسيلة،2014

62) عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة الأنابيب غرداية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، والتجارية وعلوم التسير، جامعة غرداية، الجزائر، 2012-2013.

63) دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة 3، 2007

64) لزعر محمد سامي،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،رسالة ماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2012

65) محمد منصور التتر، دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على جودة مخرجات، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة 2015

66) مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء ،دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2011

67) مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال خلال 2010-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسير، تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر، 2014-2015

68) نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، مذكرة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2019

69) هلايلي اسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياسي، شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2019-2020

III. مجلات:

70) أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر2001

71) الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009

72) أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في اتخاذ القرارات المالية-(دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز "معسكر")، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة معسكر، العدد 1، 2020 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة 2002

73) أحمد القايد نورالدين و هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019

74) أكرم محمد بلولة ، دور نظم تخطيط موارد المؤسسة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد04، العدد01 2009،

75) السعيد بريش و نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2011،01

76) جلال الدين بوعطيط، رواق حمودي،الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري محمود، قسنطينة، 2009

77) ربيع احمد بن يحي، فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، مجلة المحاسبة، المجلد1، 2019

78) عبد ماليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية:مفهوم وتقييم مجلة العلوم الإنسانية،العدد01، جامعة بسكرة، نوفمبر 2001

79) عثمان عبد اللطيف ولحمر عباس، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، مجلة دفاتر بوادكس، العدد9، مستغانم(الجزائر)، 2018

80) قوت سهام، دور فريق المعرفة في تطبيق مبادئ و إدارة المعرفة، محلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد12، عدد2، 2019

81) كحول صورية،دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية،مجلد العلوم الانسانية، العدد49، جامعة محمد خيضر بسكرة،ديسمبر 2017

82) كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة سوق أهراس، العدد 3 ، 27-04-2021،

83) مريم أرفيس، الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمة، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6 جوان 2018

84) هلايلي إسلام ، مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات، المجلد10، العدد2، بسكرة(الجزائر)، 2019

IV. الملتقيات والندوات:

85) بن نذير نصر الدين، د. شملال أيوب، تقييم مراقبة التسير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، ملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، 2017

86) هلايلي إسلام و بلولة محمد أكرم، دور نظم تخطيط موارد المؤسسة في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، الملتقى الوطني الأول حول المحاسبة و التدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2017

V. المطبوعات الجامعية:

87) د/بورديمة سعيدة، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة 08ماي1945، قالمة،2015

VI. الجرائد:

88) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19،الصادر في 28 ربيع الاول عام 1430 الموافق ل 25 مارس 2009

ثانيا:المراجع بالغة الأجنبية

89) Abdellatif khemkhem, La dynamique du contrôle de gestion, Dunod, paris, 2Ed, 1976

90) belloutz.Z et autre, Divtionnaire de management, Afrique orient , Maroc,2018

91) Kamel hamdi, le diagnostic financier, es-Salam edtition, alger, 2001

92) Lucas.H.C ,Information system concepts for management ,McGraw-Hill Book.Co,New York,1982

93) Vizzavona Patrice, Gestion Financier, Berti Editions, Alger, 1993

الملاحق

الملحق رقم(1): جدول الميزانية للأصول لسنة2018-2019

CIC: MERMOURA -GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2019

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2019

U m DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2019	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2019	Montant Net au 31/12/2018
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	445 811,02	469 004,15	563 985,67
Immobilisations corporelles	A1	1 073 273 474,53	837 712 848,63	235 560 625,90	247 566 997,58
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	13 447 117,10	12 924 989,83	12 843 923,42
- Groupe destinés à la cession		655 948 359,90	639 830 628,01	16 117 731,89	
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	308 621 847,70	184 435 103,52	124 186 744,18	152 391 914,16
Immobilisations en cours	A2				
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence *					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés – Actif	A3.1	5 176 257,45		5 176 257,45	4 801 731,77
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 079 508 951,24	838 158 659,65	241 350 291,59	253 077 119,11
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		99 456 058,29	60 244 734,41	39 211 323,88	26 486 723,27
- Stocks matières premières et fournitures	A4.2				
Autres approvisionnements	A5				
Créances et emplois assimilés					
Clients		20 868 692,27	4 884 948,71	15 983 743,56	14 263 359,71
Groupe et Associés	A5.1				
Autres débiteurs	A5.2	4 719 734,17		4 719 734,17	4 725 034,17
Impôts	A5.3	104 906,39		104 906,39	5 022 461,53
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	74 350 401,22		74 350 401,22	37 172 016,65
TOTAL ACTIF COURANT (II)		199 499 792,34	65 129 683,12	134 370 109,22	87 669 595,33
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 279 008 743,58	903 288 342,77	375 720 400,81	340 746 714,44

* Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

مدير المالية والمحاسبة

المدير العام

3

الملحق رقم(2): جدول الميزانية للخصوم لسنة2018–2019

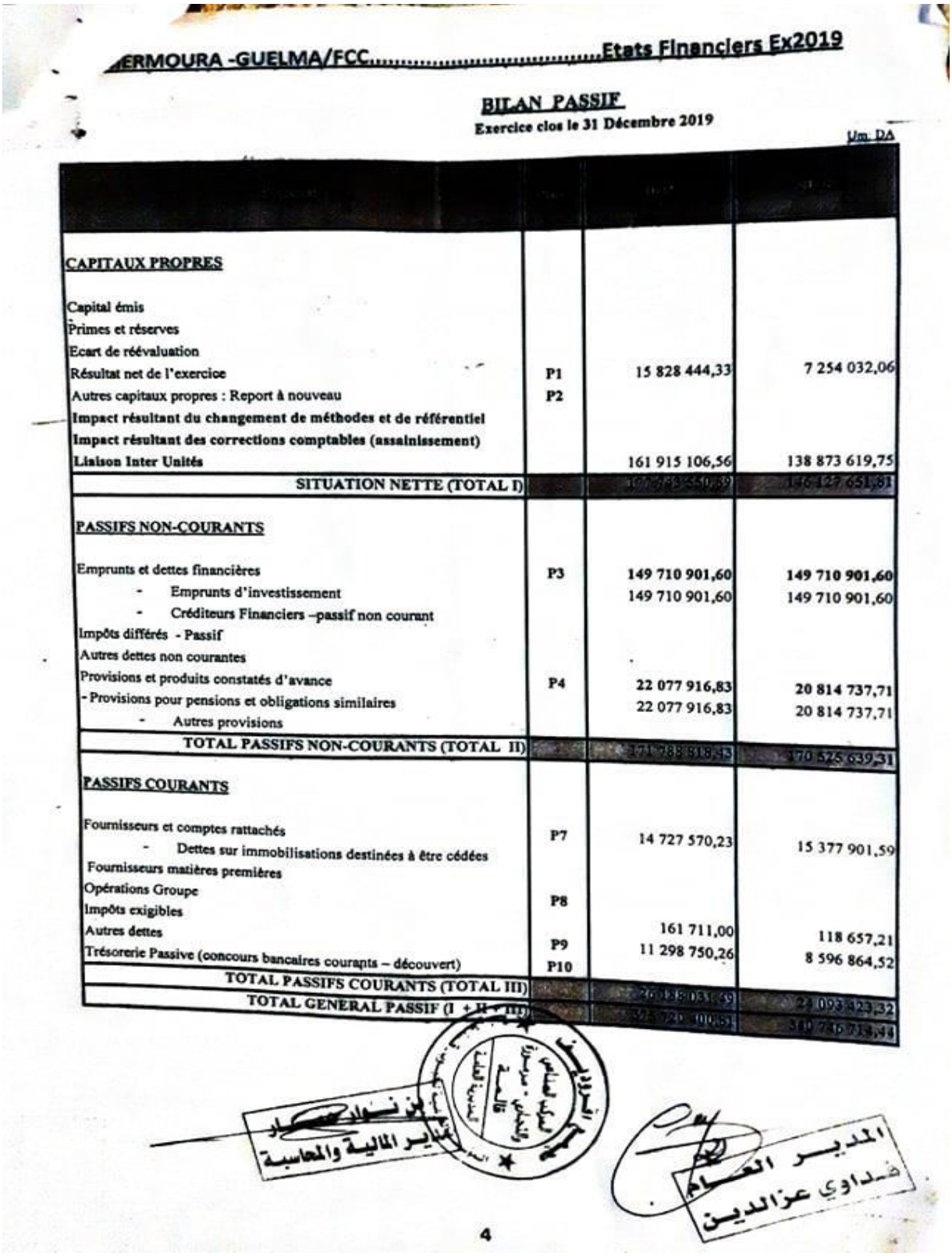

ERMOURA -GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2019

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2019

Um. DA

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	15 828 444,33	7 254 032,06
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		161 915 106,56	138 873 619,75
SITUATION NETTE (TOTAL I)			
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3	149 710 901,60	149 710 901,60
- Emprunts d'investissement		149 710 901,60	149 710 901,60
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	22 077 916,83	20 814 737,71
- Provisions pour pensions et obligations similaires		22 077 916,83	20 814 737,71
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	14 727 570,23	15 377 901,59
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8		
Impôts exigibles			
Autres dettes	P9	161 711,00	118 657,21
Trésorerie Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10	11 298 750,26	8 596 864,52
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)			
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)			

المدير العام
فداوي عزالدين

4

الملحق رقم(3): جدول حسابات النتائج لسنة2018-2019

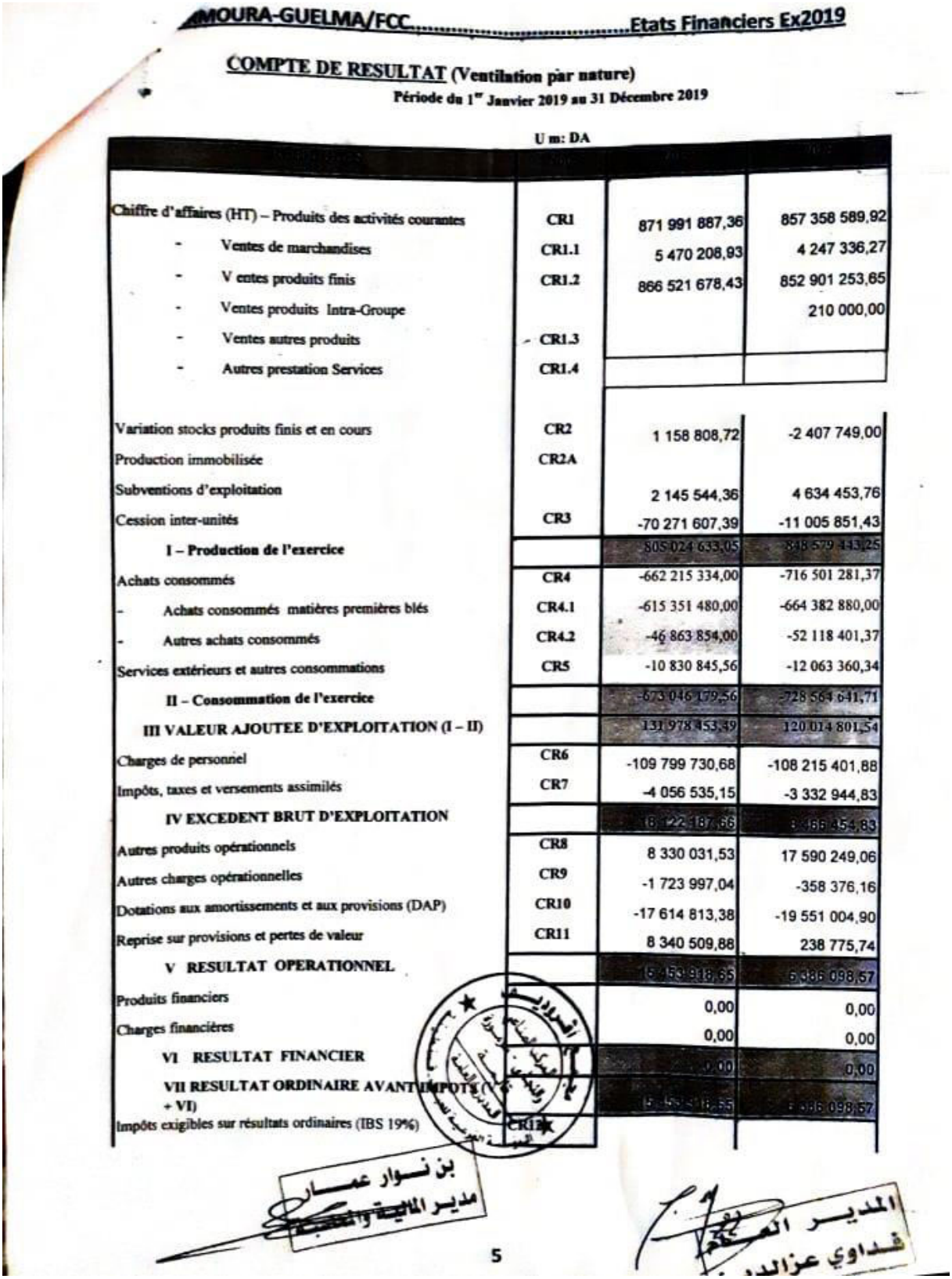

MOURA-GUELMA/FCC..... Etats Financiers Ex2019

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1er Janvier 2019 au 31 Décembre 2019

U m: DA

Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	871 991 887,36	857 358 589,92
- Ventes de marchandises	CR1.1	5 470 208,93	4 247 336,27
- V entes produits finis	CR1.2	866 521 678,43	852 901 253,65
- Ventes produits Intra-Groupe			210 000,00
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	1 158 808,72	-2 407 749,00
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		2 145 544,36	4 634 453,76
Cession inter-unités	CR3	-70 271 607,39	-11 005 851,43
I – Production de l'exercice		805 024 633,05	848 579 443,25
Achats consommés	CR4	-662 215 334,00	-716 501 281,37
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-615 351 480,00	-664 382 880,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-46 863 854,00	-52 118 401,37
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-10 830 845,56	-12 063 360,34
II – Consommation de l'exercice		-673 046 179,56	-728 564 641,71
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		131 978 453,49	120 014 801,54
Charges de personnel	CR6	-109 799 730,68	-108 215 401,88
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-4 056 535,15	-3 332 944,83
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		18 122 187,66	8 466 454,83
Autres produits opérationnels	CR8	8 330 031,53	17 590 249,06
Autres charges opérationnelles	CR9	-1 723 997,04	-358 376,16
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-17 614 813,38	-19 551 004,90
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	8 340 509,88	238 775,74
V RESULTAT OPERATIONNEL		15 453 918,65	6 386 098,57
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		15 453 918,65	6 386 098,57
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

بن نوار عمار
مدير المالية والمحاسبة

المدير العام
فداوي عزالدين

5

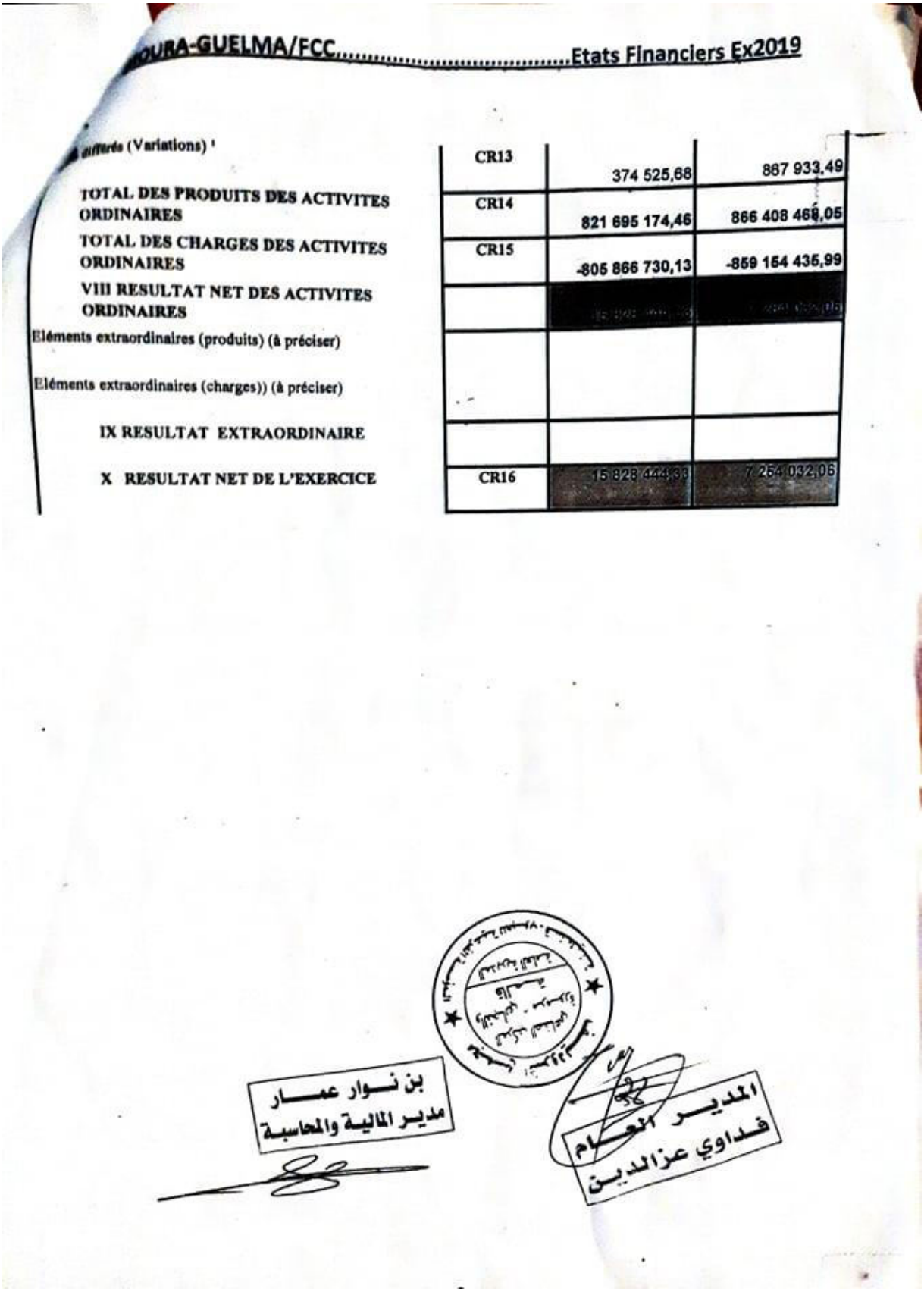

OURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2019

différés (Variations) '

	CR13	374 525,68	867 933,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR14	821 695 174,46	866 408 468,05
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR15	-805 866 730,13	-859 154 435,99
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR16	15 828 444,33	7 254 032,06

بن نـــوار عمـــار
مديـر الماليـة والمحاسبـة

المديـــر العـــام
فـداوي عزالديـن

الملحق رقم(4): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2018–2019

ERMOURA -GUELMA/FCC..... Etats Financiers Ex2019

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2019

Um: DA

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	15 828 444,33	7 254 032,06
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		161 915 106,56	138 873 619,75
SITUATION NETTE (TOTAL I)			
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3	149 710 901,60	149 710 901,60
- Emprunts d'investissement		149 710 901,60	149 710 901,60
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	22 077 916,83	20 814 737,71
- Provisions pour pensions et obligations similaires		22 077 916,83	20 814 737,71
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	14 727 570,23	15 377 901,59
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8		
Impôts exigibles		161 711,00	118 657,21
Autres dettes	P9	11 298 750,26	8 596 864,52
Trésorerie Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)			
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)			

المدير العام
فداوي عزالدين

4

الملحق رقم(5): جدول الميزانية للاصول لسنة 2019-2020

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2020

Unité : DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2020	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2020	Montant Net au 31/12/2019
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	540 792,54	374 022,63	469 004,15
Immobilisations corporelles	A1	1 091 408 677,37	852 982 573,27	238 426 104,10	235 560 625,90
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	14 168 501,75	12 203 605,18	12 924 989,81
Groupe destinés à la cession		655 948 359,90	643 673 630,47	12 274 729,43	16 117 731,89
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	326 757 050,54	195 140 441,05	131 616 609,49	124 186 744,15
Immobilisations en cours	A2				
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence [1]					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés – Actif	A3.1	6 380 588,44		6 380 588,44	5 176 257,45
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 098 848 485,07	853 523 365,81	245 325 119,26	241 350 291,59
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		89 582 785,70	60 244 734,41	29 338 051,29	39 211 323,88
- Stocks matières premières et fournitures Autres approvisionnements	A4.2	4 393 451,74	4 381 451,74	12 000,00	
Produits finis et encours	A5	1 205 037,37		1 205 037,37	
Autres stocks		83 984 296,59	55 863 282,67	28 121 013,92	
Clients		22 896 275,86	4 884 948,71	18 011 327,15	15 983 743,56
Groupe et Associés	A5.1				
Autres débiteurs	A5.2	4 246 234,17		4 246 234,17	4 719 734,17
Impôts	A5.3	49 346,08		49 346,08	104 906,39
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	122 063 840,12		122 063 840,12	74 350 401,23
TOTAL ACTIF COURANT (II)		238 838 481,93	65 129 683,12	173 708 798,81	134 370 109,22
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 337 686 967,00	918 653 048,93	419 033 918,07	375 720 400,81

[1] Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

3

الملحق رقم(6): جدول الميزانية للخصوم لسنة 2019–2020

PASSIF	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	39 685 726,69	15 828 444,33
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		324 194 554,30	161 915 106,56
SITUATION NETTE (TOTAL I)		**363 880 280,99**	**177 743 550,89**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3		**149 710 901,60**
- Emprunts d'investissement			149 710 901,60
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
Impôts différés - Passif		407 808,88	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	27 041 430,11	22 077 916,83
- Provisions pour pensions et obligations similaires		27 041 430,11	22 077 916,83
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		**27 449 238,99**	**171 788 818,43**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	12 368 599,09	14 727 570,23
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8		
Impôts exigibles		224 796,00	161 711,00
Autres dettes	P9	15 111 003,00	11 298 750,26
Trésorerie Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		**27 704 398,09**	**26 188 031,49**
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		**419 033 918,07**	**375 720 400,81**

4

الملحق رقم(7): جدول حسابات النتائج لسنة2019–2020

ت: MERMOURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2020

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1er Janvier 2020 au 31 Décembre 2020

U m: DA

RUBRIQUES	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	923 644 664,85	871 991 887,36
- Ventes de marchandises	CR1.1	6 266 426,33	5 470 208,93
- V entes produits finis	CR1.2	917 285 738,52	866 521 678,43
- Ventes produits Intra-Groupe		92 500,00	
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-695 217,20	1 158 808,72
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		656 454,56	2 145 544,38
Cession inter-unités	CR3	-22 655 823,79	-70 271 607,39
I – Production de l'exercice		**900 950 078,42**	**805 024 633,05**
Achats consommés	CR4	-722 579 567,72	-662 215 334,00
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-677 274 000,00	-615 351 480,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-45 305 567,72	-46 863 854,00
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-9 886 959,20	-10 830 845,56
II – Consommation de l'exercice		**-732 466 526,92**	**-673 046 179,56**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		**168 483 551,50**	**131 978 453,49**
Charges de personnel	CR6	-120 269 065,58	-109 799 730,68
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-6 172 938,14	-4 056 535,15
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**42 041 547,78**	**18 122 187,66**
Autres produits opérationnels	CR8	20 329 312,78	8 330 031,53
Autres charges opérationnelles	CR9	-3 225 899,08	-1 723 997,04
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-15 292 243,62	-17 614 813,38
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	-4 963 513,28	8 340 509,88
V RESULTAT OPERATIONNEL		**38 889 204,58**	**15 453 918,65**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		**0,00**	**0,00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**38 889 204,58**	**15 453 918,65**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

Impôts différés (Variations)	CR13	796 522,11	374 525,68
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR14	916 315 877,92	821 695 174,46
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR15	-876 630 151,23	-805 866 730,13
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		39 685 726,69	15 828 444,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR16	39 685 726,69	15 828 444,33

الملحق رقم(8): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2019–2020

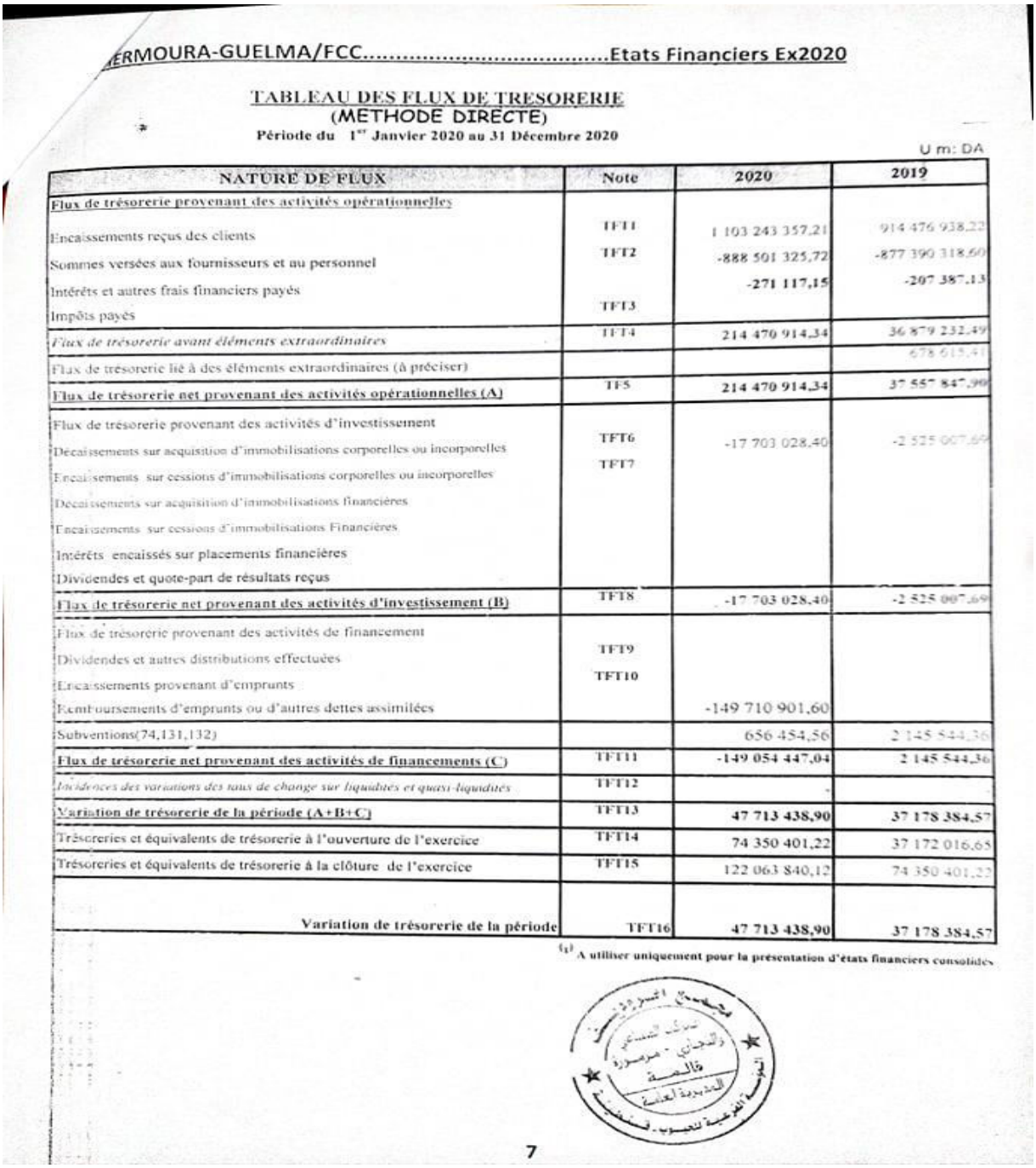

ERMOURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2020

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(METHODE DIRECTE)

Période du 1er Janvier 2020 au 31 Décembre 2020

U m: DA

NATURE DE FLUX	Note	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	TFT1	1 103 243 357,21	914 476 938,22
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	TFT2	-888 501 325,72	-877 390 318,60
Intérêts et autres frais financiers payés		-271 117,15	-207 387,13
Impôts payés	TFT3		
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	TFT4	214 470 914,34	36 879 232,49
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			678 615,41
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	TF5	214 470 914,34	37 557 847,90
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	TFT6	-17 703 028,40	-2 525 907,69
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	TFT7		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations Financières			
Intérêts encaissés sur placements financières			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	TFT8	-17 703 028,40	-2 525 907,69
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Dividendes et autres distributions effectuées	TFT9		
Encaissements provenant d'emprunts	TFT10		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-149 710 901,60	
Subventions(74,131,132)		656 454,56	2 145 544,36
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	TFT11	-149 054 447,04	2 145 544,36
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités	TFT12		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	TFT13	47 713 438,90	37 178 384,57
Trésoreries et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	TFT14	74 350 401,22	37 172 016,65
Trésoreries et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	TFT15	122 063 840,12	74 350 401,22
Variation de trésorerie de la période	TFT16	47 713 438,90	37 178 384,57

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

7

الملحق رقم 09: ورقة إثبات إجراء الدراسة الميدانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 . قالمة

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Guelma. Mai 1945 8 Université

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: .....
Département:

رقم: 17 /..... ...../ك.ع.ا.ت.ع.ت./ج.ق/2021
N° : /...../F.S.E.C.S.G/U.G/2021

قالمة، في
Guelma, le 21 أفريل 2021

إلى السيد: مدير المركز الاستشفائي الجامعي
هرموش - قالمة

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء دراسة بمؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم:

1- زوبال حدة ..... رقم السجل 16 360 44 319
2- حناشي إكرام ..... رقم السجل 16 360 48 954

شعبة: ..... تخصص: إدارة مالية ..... السنة الجامعية: 2020/2021

عنوان الموضوع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاستشفائية هرموش قالمة.

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

الأستاذ(ة): المشرف(ة):
ا. ط. بريد محمد

رئيس القسم:

صابر بن جبيل
مدير الإدارة العامة

المؤسسة المستقبلة:
Avis Favorable